جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية–حالة الجزائر (2018-2000)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص:اقتصاد دولي

إعداد الطلبـــة:
- **حكيمة قجبوربودغدغ أحمد**
- **أحمـد بوتلــر**

إشراف الأستـاذ:

السنة الجامعية : 2022/2021

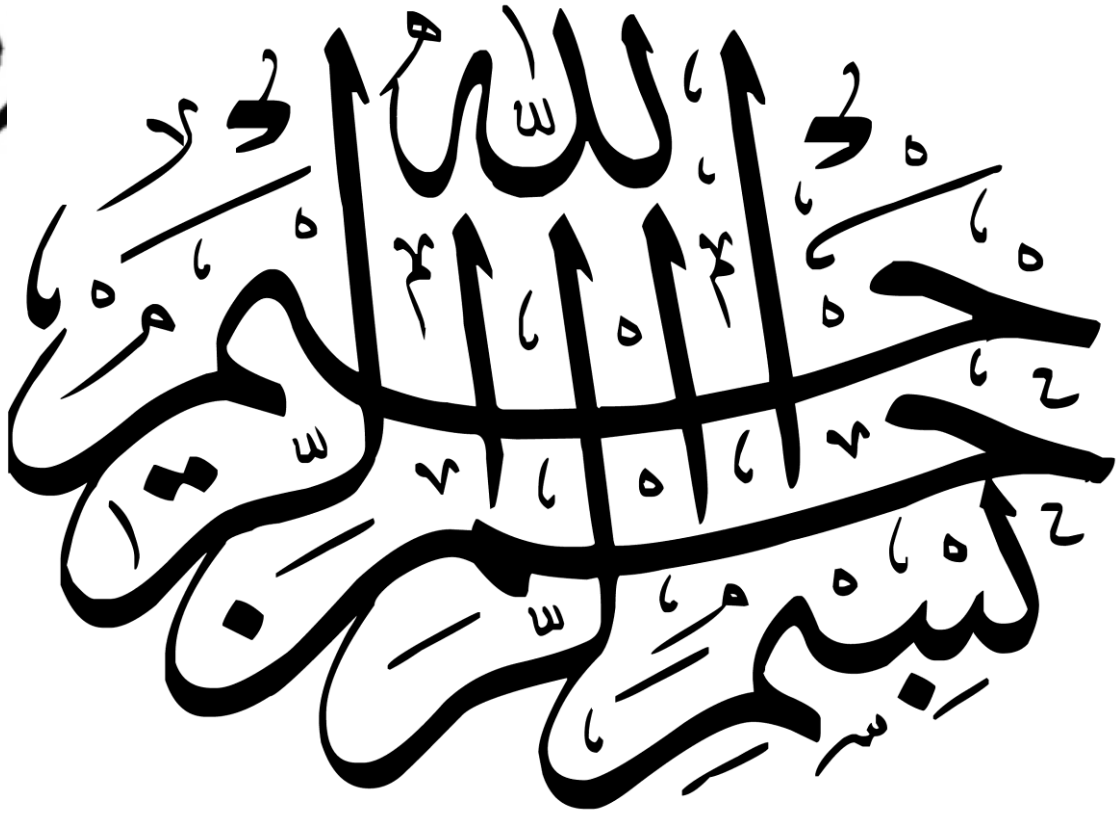

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾

سورة التوبة الآية : 104

✵شكروتقدير✵

يسعدنا وقد أنهينا بفضل الله و رعايته من إعداد هذا العمل المتواضع

أن نتوجه إلى الله بالحمد الحمد لله حمدا يليق بحمده والصلاة والسلام على النبي

الحق وعلى آله و أصحابه ومن والاه.

والشكر الذي هدنا لإتمامه.

ثم الشكر الجزيل والتقدير إلى أستاذنا الفاضل "بودغدغ أحمد

" الذي قدم لنا كل الإرشاد والنصح وأنار لنا درب العلم والاجتهاد.

كما لا يفوتنا أن نشكر الذين صاغ لنا علمهم حروفا، ومن فكرهم منارة تنير

مسيرة العلم والنجاح أساتذتنا الكرام.

وفي الأخير نشكر كل من مد لنا يد العون لإنجاز هذا العمل .

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله رب العالمين، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. والصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين. احمد الله كثيرا طيبا مباركا فيه على توفيقه لي لانجاز هدا العمل المتواضع .

وحتى تكون أجمل ذكرى وحتى تكون نهاية البداية بدرة أمل قد تأتي معها بداية جديدة أرسل أجمل تحياتي وأصدق مشاعري إلى من كانوا سندي . إلى من كانوا شموعا أضاءت لي درب الطريق إلى من قال فيها الرحمان" وقل لأبي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما.إلى إخوتي وأخواتي "حنان، ريمه، رقية، عماد، خالد، ياسمين، عقبى، حياة"

والى الفرد الجديد في عائلتنا زوجة أخي "سمية.إلى كتاكيت العائلة أبناء أختي" رهف، حنين، نورسين، أيمن ، وخاصة ابنة أخي القادمة بادن الله "جنى"

الى زوجي "وسيم" ادام الله بيننا المحبة وجمع بيننا في الحلال.

إلى عائلتي الثانية عائلة زوجي أدام الله بيننا المحبة وجمع بيننا في الخير.

إلى زميلي "أحمد بوتلر" وصديقتاي المقربتان " شهناز ومنى" وكل زملائي وزميلاتي بكلية العلوم الاقتصادية الدين قدموا لي يد العون من قريب أو بعيد.إلى كل من نسته ذاكرتي وليس قلبي .

وفي الأخير لا ننسى إن نتقدم بأسمى معاني الاحترام والتقدير لكل من قدم لنا يد المساعدة في هدا العمل من قريب أو بعيد،وجمعتني بهم الأقدار.

قجبور حكيمة

إهداء

الحمد لله الذي نفتتح به الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام سبحانه لا اله إلا هو السميع العليم.

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

- **إلى ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.**
- **إلى ضياء حياتي أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.**
- **الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.**
- **الأعمدة التي أظل أرتكز عليها إخوتي وأخواتي.**
- **إلى كل الأهل والأقارب و الأصدقاء و الأحباب.**
- **إلى جميع الأصحاب والرفقاء، بدون استثناء والى زملاء الدراسة وفقهم الله جميعا.**

بوتلر أحمد

الملخص:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة موضع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في دول العالم بشكل عام، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في تحفيز النمو الاقتصادي. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2018). وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وهامشي، وأن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني العديد من المعوقات والمشاكل رغم كل الجهود المبذولة لتحسينه ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي.

Summary:

Foreign direct investment is of interest to many researchers and economic thinkers in the countries of the world in general, and in developing countries in particular, given the great importance they play in stimulating economic growth. The study aims to analyse the impact of FDI on economic growth in Algeria during the period (2000-2018). The study found that the impact of FDI on economic growth in Algeria is small and marginal, and that the investment climate in Algeria suffers from many obstacles and problems despite all efforts to improve it, which has negatively impacted on FDI inflows to Algeria.

Key words: Foreign direct investment, Economic growth, Gross domestic product, Domestic investment.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ب-ج-د-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	22
المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي والمزايا والعيوب المترتبة عنه	25
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر	27
المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر	
المبحث الثالث: المناخ الاستثماري	30
المطلب الاول: تعريف المناخ الاستثماري	31
المطلب الثاني: عناصر المناخ الاستثماري ومقوماته نجاحه	34
خلاصة	36
الفصل الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	37
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	37
المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي	37
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	41
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية.	42

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق والحماية	44
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج	46
المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة	49
المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	53
المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة	53
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي	55
المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا	58
المطلب الرابع: الآثار على الاستثمار المحلي	60
المطلب الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى	62
خلاصة	67
الفصل الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	
تمهيد	69
المبحث الاول: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	70
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2018)	70
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية	73
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76
المبحث الثاني: تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	81
لمطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	81
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	91
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في	91

الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	
المبحث الثالث: تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	97
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية	97
المطلب الثاني: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	102
خلاصة	108
خاتمة	110
قائمة المراجع	114

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم العمالة في المؤسسات متعددة الجنسيات (1985-1998)	25
02	إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية	26
03	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	52
04	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)	72
05	مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المصرح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016)	76
06	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (2003-2015)	79
07	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)	81
08	تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه الحقيقي في الجزائر خلال الفترة	82
09	متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي و معدلات نموه في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	86
10	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	88
11	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	92
12	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2018)	94
13	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2018)	95
14	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال (2005-2018)	98
15	ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-	99

	2018)	
16	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية(2017-2018)	100
17	تصنيف وترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2000-2018)	102

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج	51
02	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	73
03	تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	74
04	مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المصرح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016)	77
05	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)	81
06	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(2002-2016)	84
07	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)	84
08	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	88
09	تطور معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	89
10	تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة	90

مقدمـــــة

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة وتطورات كبيرة منذ بداية عقد التسعينات ، تمثلت أساسا في اتساع مظاهر العولمة الاقتصادية، والت يبعد التحرير المالي من أبرز سماتها ،مما ساعد على نمو التجارة الدولية وحجم التبادلات الاقتصادية بين الدول، وضمن هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل اقتصاديات الدول وتحقيق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، وأضح بيغزو اقتصاديات الدول بأساليب مختلفة تأخذ شكلا لتحالفات والتجمعات الإستراتيجية.

لقد تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأصبح تتمث لأهم أدوات التمويل للاستثمار خصوصا في البلدان النامية، مما دفع هذه الأخيرة إلى التسارع والتسابق نحو تحرير اقتصادياها والانفتاح على العالم الخارجي بسن القوانين المحفزة للاستثمار، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لما يتميز به هذا النوع من الاستثمار من نقل للتكنولوجيا الحديثة وتحسين المهارات والخبرات الفنية والإدارية، فضلا عن رفع كفاءة رأس المال البشري والمساهمة في تكوين رؤوس الأموال وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تعتبر الجزائر منبين الدول النامية، التي عملت جاهدة على تحسين مناخها الاستثماري، منخلالت هيئة الأوضاع والظروف القانونية والتنظيمية، وتحسين البيئة الاستثمارية، في إطار جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة بهدف تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها أحد الآليات الأساسية لتحسين هيكلا لإنتاج وتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

وانطلاقا من هذا تظهر لنا إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي:

"ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟"

و على وضوء هذه الإشكالية الرئيسية، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في دعم النمو الاقتصادي؟

❖ **فرضيات البحث:**

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- للاستثمار الأجنبي تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- مناخ الاستثمار في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ذامساهمة محدودة في دعم النمو الاقتصاد ينظر الضعف حجم تدفقاتها لواردة.

❖ **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع فيكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، كما أنها تشكل أحد أهم وأحدث وسائل التمويل مقارنة بوسائل التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية التي تتسم بمخاطرة وتكلفة أعلى، إضافة إلى مدى الدور الذي تمارسها لاستثمارات الأجنبية المباشرة فيرفع معدلات النمو الاقتصاد يل لبلدان المضيفة منخل النقل التكنولوجي اوالخبرات المتقدمة.

❖ **أهداف الدراسة:**

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

- إبراز أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛
- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وكذلك التوزيع القطاعي والجغرافي له؛
- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **أسباب اختيار الموضوع :**

هنا كالعديد من الأسباب التي دفع تنال اختيار هذا الموضوع منها :

- الرغبة والميول في تناول هذا الموضوع؛
- صلة الموضوع باختصاص الدراسة؛
- تزايد اهتمام مختلف دول العالم خصوصا النامية منها باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الدور البارز الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول باعتباره مصدرا هاما لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية؛

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

❖ **إطار الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث، توجب علينا الالتزام إطار مكاني و زماني محدد.

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري؛
- **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة مابين (2000-2018) فيحدود توفر المعطيات.

❖ **منهج الدراسة:**

قصدالإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا في دراستنا للجانب النظري على المنهج الوصفي، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة بين ا استثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما في مايخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي عند تقديم قوانين الاستثمار في الجزائر، والمنهج التحليلي في تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **الأدوات المستعملة في الدراسة:**

عند قيامنا بهذه الدراسة اعتمدنا على الأدوات التالية:

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية؛
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات؛
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه؛
- تحليل البيانات المتوفرة من إحصاءات وأرقام محصل عليها من مختلف المراجع.

❖ **الدراسات السابقة:**

- دراسة خيرة خيالي،" **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ،جامعة قاصد يمرباح ،ورقلة ، 2016/2015، تمحورت إشكالية الدراسة حول مامدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال الفترة (2000-2012)، وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي الدول النامية، وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية رغم ضعفها خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كوين رأسالمال الثابت، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وضعيف، ووجود علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة شوقي جباري، " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**" ،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدف الدراسة إل بل مساهمة في إثراء الجدال الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكوم الجزائرية لستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع محاولة تقديم جملة من الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مناخل لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سلبي وذو معنوية إحصائية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والصادرات، وأن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني جملة من العقبات المتعددة .

- دراسة شهيناز صياد ، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**" ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2013، تمحورت إشكاليةا لدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هنا كتأثير ايجابي اللاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالرغم من صغر حجم هي النسبة للاستثمار المحلي، كما توصلت الدراسة إلى أنه ناك تأثير إيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي في الجزائر.

❖ **صعوبات الدراسة:**

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا البحث فيما يلي :

- صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشع بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
  تضارب واختلاف البيانات والإحصائيات بين المصادرا لدولية والوطنية.

❖ **خطة الدراسة:**

قصد الإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني تناول مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تطرق المبحث الثالث إلى المناخ الاستثماري.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر،والذيقسم أيضاإلىثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فتناول النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، ، في حين تطرق المبحث الثالث لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: تم التطرق في إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، والذي قسم أيضا إلىثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، أما المبحث الثاني فتناول تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، في حين تطرق المبحث الثالث تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري.

تمهيد

تعد الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة محور اهتمام الباحثين ورجال الإعمال في كل من الدول النامية والمتقدمة، وذلك مند بداية النصف الثاني من القرن الماضي وعلى هذا الأساس كان واجبا علينا في هذا الفصل أن نعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص الذي يعتبر موضوع بحثنا، والمناخ الاستثماري بصفة .

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

حضي الاستثمار باهتمام في الأدب الاقتصادي التنموي كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج الوطني، كما أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل والاستخدام، وتبرز معالم ذلك الاهتمام في تعدد وجهات النظر واختلافه وتداخله بشأن مسألة تعريف الاستثمار، فضلا على التنوع الكبير في معايير تصنيفه، مما صعب عملية الإلمام به بشكل كامل.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: من وجهة نظر الاقتصاديين

إن إحدى المشاكل المطروحة بقوة هي صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اختلاف الأنماط والإشكال التي يتخذها، إذ يبرز ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سنعرج على عرض جملة من التعاريف الخاصة بالمفكرين والكتاب في الاقتصاد فيما يلي:

يعرف الاقتصادي (John Dunning) والذي يعتبر أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي "الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير المباشر حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضا أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد الخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل رأس المال البشري، كما يؤكد (Dunning) الخاصية الفردية في الحركة الدولية لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر"[1].

أما (Gregory Manikiw) فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: "عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من إن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالها في الدول المتقدمة"[2].

---

[1] أ. ميرونف ، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986، ص92.

[2] Gregory Manikiw ;principlesof Economics ;4th ed ;chaina ;2007;p 561

وعرفه (Kojima) بأنه يمثل: "التحركات في رأس المال الرامية بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة أرباح الشركات الأجنبية"[1].

في حين يعرفه (Bernard Guillochon) بأنه: "الاستثمار الذي يتشكل من كل شراء من طرف مستثمر لرأسمال موجود في خارج بلد المنشأ، أو إعادة الاستثمار لفوائد فرع من الفروع، أو الإقراض والاقتراض لرؤوس الأموال بين المؤسسة الأم وفروعها"[2].

أما (جيل برتان) فيعرفه بأنه: "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"[3].

وبأي حال من الأحوال لا يختلف الباحثون والكتاب العرب في مفهومهم للاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرهم، فقد عرفه (عبد السلام أبو قحف) بأنه: "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[4].

أما (هيكل عجمي) يقول بأن: "الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء أكانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم امتلاكه لأسهم في إحدى الشركات مع اكتتاب الحق لإدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف، وعليه فان وجود هيأة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع والرقابة عليه وتزويده بالتكنولوجيا والموارد الأولية وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات قوية مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على انه استثمار أجنبي، ويعمل هذا الاستثمار في سوق منافسة غير تامة لان المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان متعددة"[5].

---

[1]Kojima kiyoshi ;direct foreign invest,ent ;guildfed ;London:billing and sons;ltd;1982;p52

[2]Bernard guillochon et annieKamechi;economic Internationale;Edition Dunod;paris ;2006 ;p 165

[3]جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982،ص 1.

[4]عبد السلام أبو قحف،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2001،ص 13.

[5]هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني: حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اربد الأهلية، عمان، 2001، ص 3.

ثانيا: من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية:

لقد تعددت التعاريف التي قدمت من الهيئات الدولية لهذا المصطلح نظرا للأهمية التي يشكلها عالميا، ومن أهم ما جاء من التعارف يمكن ذكر ما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على انه: "توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة ومجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فردا أم شركة".[1]

وللأغراض الإحصائية حدد صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي بأنه: "مباشرا إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة".[2]

أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد إلام) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.[3]

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) على انه: "الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا".[4]

في حين تعرفه الهيئة المحاسبية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي، بأنه: "كل التدفقات التي تتم إلى شركة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من ملكية شركة أجنبية شرط تمتع المقيمين بحصة هامة في بلد المستثمر وذلك ضمن ملكية هذه الشركة، حيث تختلف نسبة هذه الملكية من بلد لأخر ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الحيازة التي تتجاوز (10%) في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي كفيلة لأن يعتبر هذا الاستثمار أجنبيا مباشر".[5]

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلة، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار".[6]

---

[1]UNCTAD , Investment regimes in the arabe word ISSUES and policies, united nation, New York & genéve,2000,p 15.

[2]- UNCTAD ; word; Investment report 2004:this shift towards services,Genévaandnew York,2004,p 345.

[3]–هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 14.

[4] -ESCWA , the role of foregn Direct investment in economic development in Escwa member countries,U,N, New York,2000.p14.

[5]-H .Peter et P ; themas ;internationale ;10 e,e Edition ; Economica ; paris ;1996 ;p82 ;-

[6]– سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –فندق الأوراسي، الجزائر،14–15 نوفمبر 2005، ص 337.

وانطلاقا مما سبق، يمكن استنتاج ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تسهر شركات متعددة الجنسيات على تنفيذه.
- يتمتع المستثمر الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هده الحالة.
- تمثل حصة 10% فما فوق من رأس المال المشروع معيارا وعتبة لاعتبار الاستثمار أجنبيا.

من خلال التعاريف السابقة لكل من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل على إدارتها ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق 10% في رأس مال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر تتشكل مما يلي:

- **رأس المال المساهم به:** وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد أخر(البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم)[1]، ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة السيطرة الفعلية على إدارة المشروع.
- **الأرباح المعاد استثمراها:** وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من شركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.[2]
- **القروض داخل الشركة:** تتمثل معاملات الدين داخل الشركة، بالقروض بين الشركة الأصلية (إلام) وفروعها، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين.[3]

ومن الملاحظ أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي ففي عقد التسعينات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما

---

[1]ESCWA, comparatives study of Nation strategies and policies with Regard to foreign Direct Investment in the ESCWA Region, U, N, New York, 2001, P 3.

[2]UNCTAD, word investment report 1996,investment,trade and international policy arrangements,Geneva and new York,1996,pp 219-220

[3]هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره ص 15.

حصة الشكلين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط 23% للقروض داخل الشركة و 12% للأرباح المعاد استثمارها والأرباح المعاد استثمارها.[1]

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص نذكرها على التوالي[2]:

- نتيجة الاستثمار الدولي للدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر، وفي حالة تساوي المعدلين بين الدولتين المضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الإرباح واحتمالات الشلل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.
- نتيجة المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي، في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية والسيطرة على تكنولوجيا جديدة.
- تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة في الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المطلب عرضا مفصلا للأسباب الدافعة لاستيراد وتصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فهناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات، وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف تستلزم ضرورة قيام المنتج –ولغرض تلافي الإخفاق– بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.[3]
- **زيادة العوائد:** تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة كان

[1]UNCTAD ; word; Investment report 2004: transnational corporations and the Internationalization of R Et D;U;N; new York;2005;p 8

[2]فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 21.

[3]-دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،ص76.

لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعا لهذا التحليل نجد إن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بعناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلفة الطاقة ووسائل النقل الضرورية...الخ[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

- **تخفيض المخاطر**: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركة الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية...الخ فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد اكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.[2]

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها منافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها السوق الواحدة.[3]

- **زيادة المبيعات:** تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما: اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فانه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الدية لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هده الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.
- **تحسين الموارد وضمان توفيرها:** يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، ويهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء بالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير.

[1]-دريد محمود السامراني المرجع السابق، ص07.
[2]-محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص 24.
[3]-دريد محمود السامراني، نفس المرجع السابق، ص07.

هذهالإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها.[1]

- **زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:** فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة إضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية.[2]
- **الرغبة في النمو والتوسع:** وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم الاستيراد منه، حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن إن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطرار شركة (كرايزلر Chrysler) وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة (فورد Ford) وشركة (جنرال موتورز General) اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.
- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار إن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية[3]. كما أن هناك أسبابا خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى.[4]

ثانيا: دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقيةوأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال"التحديات–الفرص–الأفاق"، 2009/11/11/10، الأردن، ص 20.

[2] محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[3] دريد محمود السامراني، مرجع سبق ذكره، ص07.

[4] طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص18.

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:[1]

- **سد فجوة الادخار – الاستثمار:** تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلزم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي، ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية، وهو ما يعتبر مكملا للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتجها الحكومات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة يتجه نحو المشاريع المربحة ذات المرودية العالية، ويجتنب تمويل المشاريع غير المربحة في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مرد ودية ضعيفة أو منعدمة وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

- **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لأحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة....الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2008/2007، ص 56-58.

- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، توفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات، فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات.[1]
- **تخفيض مستوى البطالة:** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاءها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلا من كثافة رأس المال.
- **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:** يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع إن ينعكس هذا الأمر بشكل ايجابي ومتزامن على الإنتاج المحلي، وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.
- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية...الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان.

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى[2]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.

[1] محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص06.

[2] أحمد زكريا سيان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997،ص 20.

- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمزايا والعيوب المترتبة عنه.

يلعب الاستثمار الأجنبي دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له أثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهدا ما سنتطرق له فيما يلي:

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وترجع أسباب هذا التنوع والتباين إلى عدة عوامل، يمكن إيجازها كالأتي:[1]

- اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، أو التي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي وأهداف الشركة...الخ.
- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، ودرجة المنافسة في السوق.
- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية والتقنية والفنية، وكذا الأرباح المنشودة، فضلا على المخاطر التجارية وغير التجارية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات هو بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها وذلك لأن الشركة الأجنبية أو المتعددة الجنسية قد تتبنى في سعيها لدخول أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الاستثمار المباشر أو غير المباشر[2]. وقد أشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعا تتمثل فيما يلي:

1. الاستثمار المشترك:

[1] محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 35.36.

[2] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2001، ص 38.

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج وتتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتمتع الشركاء المحليين بمراكز قوة.[1]

ويرى (تيربسترا Terpstra) أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في الدول أجنبية، يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ويقترح (ليفنجستون) في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي أو وطني (شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر بالمشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعد استثمارا مشتركا وهذا النوع من الاستثمار يعد أكثر تمييزا من اتفاقيات الامتياز أو تراخيص الإنتاج إذ يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.[2]

وعموما يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:

- الاتفاق يكون طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي يمارس نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.
- يمثل الطرف الوطني من قبل شخصية معنوية قد تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن قيام أي مستثمر بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- في جميع الحالات السابقة لابد أن يتمتع كل أطراف الاستثمار بحق المشاركة في إدارة المشروع.

ولقد أصبحت صيغة المشاركة من الصيغ المهمة للشركات متعددة الجنسيات لأنها تعكس التوفيق ما بين الدولالأم والدول المضيفة. لأنها تمكن الدول المضيفة من الحصول على الموارد التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها. ويرجع سبب ظهور حقيقة المشاركة إلى موقف الدول المضيفة و لاسيما الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات إذ وضع قيودا كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، كما أن بعض الدول تحظر تماما نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

2. الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:

[1] إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة 1995، ص 1.

[2] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1995، ص 2.

يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من "أكثر الأنواع تفضيلا للشركات المتعددة الجنسية ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة".[1]

ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيلا للشركات المتعددة الجنسيات لأنه يضمن سيطرة كاملة على الإنتاج والتسويق، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق للدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات البلدان المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تنحصر على شركات الدول المتقدمة، حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في صدارة هذه البلدان وذلك بالنظر لارتفاع نصيبها النسبي من جملة تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة إلى الدول النامية، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث (ثلاث مليارات دولار) سنويا حتى عام 1993 وهو ما يعادل نسبة 22% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وقد تركزت هذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية بنسبة 60% وشرق آسيا بنسبة 30% وقد حصلت البرازيل والمكسيك على أكثر من نصف إجمالي هذه الاستثمارات.[2]

3. الاستثمار في المناطق الحرة:

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة.

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولا سيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين.[3]

ولعل ابرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب لاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية القائم بها العديد من

[1] سعيد يحي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] روبرت ر.ميلر، محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 1، واشنطن، مارس 1993، ص 16.

[3] الأسكوا، تطور المناطق الحرة في الأسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني، 1995، ص 48.

المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة.[1]

وقد حققت بعض البلدان في مختلف أنحاء العالم نجاحا باهرا عن طريق المناطق الحرة التي أنشأتها، كما حدث في جمهورية الدومينيك في البحر الكاريبي، حيث أصبحت تعتبر مصدرا رئيسيا للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الالكترونية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد منحت أغلب تلك السلع إعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية مبادرة حوض الكاريبي[2].

4. الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

هو عبارة عن "مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معينا (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفقات العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه"[3]. كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

5. عمليات الاندماج والاستحواذ:

يقصد بالاندماج (Fusion) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دورا جوهريا في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت، ومثل هذه العمليات يمكن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبتها سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي.[4]

ولعل من الأسباب الدافعة لهدا التوجه ما يلي:[5]

- البعد الاستراتيجي للشركات حيث تستهدف تقليص التكاليف وتنويع المنتجات والامتداد الجغرافي.
- الاستفادة من فرص التمويل المتاحة.

[1]- -JR,Markusen, foreign direct investment as a catalys for industrial Devlopment ,eroupean economic review,London,vol 43,1999,p 335

[2] - جون د،سولفيان وجين روجرز، الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن،2004،ص 46.

[3]- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر،24- 28 يناير2004، ص18،19.

[4]- اشوكا مودي وشوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات وشركائها عبر الحدود في شرق اسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد1 ، مارس 2001، ص 06.

[5] -sharankahn,globalmergers and acquisition, the year of mega feal, global finance,September,1998,pp 10-11

- البيئة الخارجية، على اعتبار إن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون مع منافسيها بحثا عن التوسع والنمو.

6. أشكال أخرى متداخلة:

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثمارا مباشرا أو غير مباشر وبالإمكان عدها من الاستثمار المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط على عملية تحويل لموارد مادية وبشرية وتقنية وهي باختصار الأتي:[1]

- **اتفاقيات التراخيص:** وبموجبها تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية، مقابل دفع جزافي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى امتيازات أخرى تتمثل في إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج.

وتقسم عقود التراخيص إلى نوعين، الأول يطلق عليه الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار، أما النوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسيات تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.[2]

وتحقق هذه العقود مزايا هائلة للشركات الأجنبية من بينها: حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوع، التقادم والتقليد وبالتالي لا ترخص المبتكرات التكنولوجية التي تستطيع الاحتفاظ بها كمورد احتكاري، وإنما ترخص فقط المبتكرات التي تتعرض للتقادم والشيوع والتقليد، كما تحقق مثل هذه العقود للشركات المستثمرة أيضا عائدا ماليا كبيرا يساعد على تغطية نفقات البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي.[3]

- **عقود التسيير(الإدارة):** والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وعادة ما تشمل هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط وبناء التعليم، والاستخدام والإدارة الفنية والموازنة والمحاسبة وإدارة الإنتاج، وذلك لقاء عوائد مادية.[4]

[1] charlesoman et autres, les nouvelles forme dinvestissement dans les pays en voie de développement,OSDE,1989,p11-13

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي: مرجع سبق ذكره، ص 494-495.

[3] محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: مرجع سبق ذكره 229.

[4] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شباب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 324.

- **اتفاقيات توزيع الإنتاج:** يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية، بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية وتسويقية، بالاستكشاف والتنقيب، مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج.[1]
- **عقود منتج ومفتاح في اليد:** حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيات اللازمة له، وصيانته، وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

وتفضل الشركات الأجنبية استعمال هذه العقود لمزاياها المتعددة، كعدم المخاطرة برأس مال كبير في إنجازها، كما أن هذا النوع يعتبر وسيلة أساسية للتخلص من قيود الدولة الأم التي تواجه الشركات الأجنبية عندما ترغب التوسع، مثل ما هو الحال ي الصناعات الملوثة للبيئة (كمشروعات البتروكيماويات)، كما أن هذه العقود تعتبر مدخلا جيدا للاستثمار المباشر دون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار.[2]

- **عقود التعاقد من الباطن(المناولة):**

يصعب في بعض الحالات أن تقوم الشركات بجميع مراحل العمليات، فعادة ما يقتصر نشاطها على بيع الخدمة الهندسية، أو إدارة المشروع، أو تسويق المنتجات...الخ، ولذلك تسعى هذه الشركات إلى التعاقد من الباطن على الأنشطة، أو المراحل التي لا تقوم بتنفيذها مع مقاولين آخرين لتنفيذ المرحلة أو النشاط المعهود إليهم، وتنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار، أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأخر (الأصيل) ويقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية، وبعلامته التجارية.[3] ويأخذ التعاقد من الباطن الإشكال الموالية[4]:

- **الشركات متعددة الجنسيات:**

ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفها الاقتصادي (VERNON) على أنها شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد

[1] B.HUGONNIER,investments directs,coopération internationale et firmesmultinationales,economica,paris,1984,p174

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شباب، مرجع سابق، ص 324.

[3] جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة،2011/2010، ص 155-156.

[4] شوقي جباري وحمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية، تجربة ايطاليا الثالثة ووادي السلكوننموذجين، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، تصدر عن مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 43.

المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتيجية مشتركة في تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها الحجم الكبير، التشتت الجغرافي، التنوع في النشاطات، التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: على المستوى المضيفة

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

1. توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
2. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
3. تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات"[1].
4. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العملية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتقون بالعمل بها "[2].

ولإبراز تطور حجم العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات نأخذ الجدول التالي:

جدول رقم01: تطور حجم العمالة في المؤسسات متعددة الجنسيات(1985- 1998)

	1985		1998	
	ملايين	%	ملايين	%

[1] حسان خضر، مرجع سابق، ص 11.

[2] حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- **المؤسسات الأم** - **فروع الدول المتقدمة** - **مجموع الدول المتقدمة** - **فروع الدول النامية**	43 15 58 7	 89 11	50 17 67 19	 78 22
المجموع العام	65	100	86	100

Source: CLAUDE Pottier, les multinationales et la mise en concurrence des salaires, France, Editionl'Harmattan, 2003, p 72

من خلال الجدول يتبين أن حجم العمالة قد ارتفع بمقدار 12 مليون عامل في الدول النامية مقابل09 ملايين في الدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة بين 1985-1998 وأن حجم العمالة في الدول النامية قد تضاعف خلال الفترة، حيث انتقل من 11% سنة 1985 إلى 22% سنة 1998.

5. إقامة علاقات عملية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحداث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
6. إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
7. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) هذا بالإضافة إلى إن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات اكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها".[1]

فيما يلي بعض إسهامات الشركات المتعددة الجنسيات ي التنمية الشاملة بالدول النامية:

الجدول رقم02: إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية.

المنافع	أسباب وعوامل تساعد	الآثار الأولية	الآثار الثانوية

[1] حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره، ص 6.

اسباب وعوامل	على تحقيق المنافع		
1. زيادة تدفق رؤوس الأموال والآثار على ميزان المدفوعات	▪ بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ▪ استغلال الموارد المحلية ▪ فتح اسواق جديدة للتصدير	▪ تحسين متوقع بميزان المدفوعات وزيادة في المتحصلات من النقل الأجنبي	▪ تحسين المقدرة والنمو الاقتصادي والسياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية وانخفاض الأسعار وزيادة الصادرات وتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتنمية أو خلق هوية مستقلة للدول المضيفة بين الدول
2. تنمية الناتج القومي	▪ استيراد عدد أو كمية قليلة من المستلزمات والموارد الخام ▪ بصفة عامة لا تدخل الشركات الأجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي التي تمارسه الشركات الوطنية وهذا يضمن عدم خروج أي شركة وطنية من السوق	▪ احتمال خروج بعض أو(قليل جدا من) الشركات الوطنية	تحسين المقدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي للدول المضيفة نتيجة: ▪ زيادة حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح وتنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال ▪ تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على طريق الإنتاج والإدارة أو قيام هذه الشركات

			بتقليد الشركات متعددة الجنسيات.
3. نقل التكنولوجيا	▪ تقييد برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية (حتى في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة وبرامج التنمية في وطنها الأم) ▪ إدخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات	▪ الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة أو التقنية التكنولوجية إلى الدول المضيفة (بالمقارنة بالأساليب الأخرى) هذا بالإضافة إلى استمرارية التحديث والتطوير التكنولوجي لهذه الدول	▪ تنمية المهارات والمعرفة الحالية ▪ إدخال أنواعه جديدة من المهارات في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ▪ اكتساب مهارات ومعارف جديدة من تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الأجنبية في كافة المجالات (الفنية والإدارية) ▪ تدعيم وتنمية الروابط الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ▪ تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة وبأسعار منخفضة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- **مصطفى بلعجال ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،2019/2018.**

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

1. استثمار الأموال عند معدل عائد أعلي من الاستثمار البديل المحلي.
2. احتكار التكنولوجيا.
3. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

أولا: على مستوى الدولة المضيفة

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر إلا أنه يواجه بالعديد من الانتقادات التي نذكر منها التالي[1]:

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته (Grow out) في الدول بدلا من أن يشجع على (Grow in) مزيدا من الاستثمارات المحلية و بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث مزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الاجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير قادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة في الأجل

[1] زياد محمد عرفات أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص 16.

الطويل، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى يؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

- يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر محدودا، ليس ذلك فحسب بل أن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد إنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.
- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدول المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدول المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الاجنبي المباشر، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل hymen ذلك الرأي إذا وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك بالاعتماد شركات الاستثمار الاجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.
- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية، لقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 إلى أن أجر الموظف الاجنبي وصل إلى أكثر من ضعف أجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.

هناك انتقادا أخر ويتمثل في تركز الاستثمار الاجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعات كيماوية، المنسوجات، الصلب، الاسمنت، والسيراميك.

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
- تصدير فرص العمل.
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.[1]

المطلب الاول: تعريف المناخ الاستثماري

يذهب بعض المحليين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على أنه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، المحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية، والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى، لاسيما وقد باتت حركة رأس المال أكثر انسيابا من ذي قبل وهذا ما يفسر رغبة المستثمر الاجنبي بالشعور بالأمان.[2]

كما يمثل تعبير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها فالأوضاع العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديموغرافية، مما يعكس على توفر عناصر الإنتاج وما يشيده البلد المضيف

[1] وصاف السعبدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر–بين الحوافز والعوائق–، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن 2008، ص39.

[2] أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمةالأردن كنموذج،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الأردن، العدد الثالث، ص 92.

من بني تحتية ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازناتها، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل ومع الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآليته، النظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار حيث تعتبر هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وغالبية العناصر المذكورة متغيرات يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له.[1]

المطلب الثاني: عناصر المناخ الاستثماري ومقومات نجاحه

يمكن إيضاحها فيما يلي:[2]

- جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل الضريبي وتنظيم أولويات الإنفاق الحكومي.
- سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو والمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.
- سياسة تجارية مرتكزة على التوجه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية وزيادة قوى الدفع لإيجاد منشآت قادرة على الابتكار وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل.
- سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيقي، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول إلى العالمية.

المطلب الثالث: مكونات المناخ الاستثماري

الفرع الأول: المناخ السياسي

يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال[3]، وعليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري، يمكن إيجازها فيما يلي:[4]

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية الداخلية والمحلية في الدول إتجاه الاستثمار الأجنبي.

[1] سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2006-2007، ص 175.

[2] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنميةالإدارية، القاهرة، مصر،2009،ص 32.

[3] عبد الحميد برحومة، عنترة برياش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة2000-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد العاشر،2013،ص 230.

[4] علي لطفي، المرجع سبق ذكره، ص 30.

- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف من حيث درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.
- دراسة العلاقة بين بقاء الزعيم الحاكم وحالة الاستقرار السياسي، ومدى الأثر إذا ظل باقيا أم يختل النظام برحيله أو بقائه.
- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: المناخ الاقتصادي

يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر، وعلى نشاط المشروع، وهي كالأتي:[1]

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.
- مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
- منافذ السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوى الشرائية، ودرجة حرية الدخول للمشروعات.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- دور وسائل الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة.
- توفر العمالة المدربة والمهارة.
- مرونة السياسة الاقتصادية، المالية والنقدية خاصة السياسة الضريبية وسياسة سعر الصرف ومدى ثباتها واستقرارها، وهو ما يهتم به المستثمر.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيل الائتمانية.
- معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة، ودرجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة.
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم بحد أدنى خمس سنوات.

الفرع الثالث: المناخ الاجتماعي والثقافي

يشمل هدا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز دلك من خلال:[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص 31.

[2] بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصاديالعربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 2.

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية.
- وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية.
- العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.
- درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان.

الفرع الرابع: المناخ القانوني

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار[1] (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات كاتفاقية عدم الازدواج الضريبي)[2].

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة إلى ضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل إرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.[3]

[1] عبد الحميد برحومة، عنترة برياش، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله باقفا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر،2006،ص 5.

خلاصة

منخل الدراستنا لهذا الفصلي تضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنق لرؤوس الأموال مندولة إلى أخرى، وأحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، حيث نجد أن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجما لاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسين مناخها الاستثماري بمختلف مكوناته، ويعود السبب في ذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات الدول بالرغم من عيوبه على مستوى الدولة المضيفة والمصدرة له حيث اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، من أجل الظفر بمزاياه المتعددة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

للعلاقة بين النمو الاقتصادي

والاستثمار الاجنبي.

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحثالثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تمهيد

تولي دول العالم كافة اهتمام واسع النطاق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذابهم نخل السياساتها وبرامجها الترويجية وتوفير السبل والوسائل

للمستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لماله من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية، وباعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن مايوفره من أصول غير ملموسة كالمعرفة التكنولوجية والمهارات التنظيمية والإدارية وتوفير فرص العمل بالدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تربط النمو والتنمية الاقتصادية علاقة إلا انه عادة يتم الخلط بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والمقاييس المستعملة لقياسهما.

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة.[1]

وأيضا يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني ما يلي:

أ. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي"[2].

ومما سبق يمكن القول أن[3]:**معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي- معدل النمو السكاني.**

ب. إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل اقل من معدل الزيادة في الأسعار فان الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم"[4].

---

[1]Amine.V.Sarkan, povertyalleviationtowardssustainabledevelopment, revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003, P 11.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية،إيمانغظية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية،2000، ص 51.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 51.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2000، ص 12.

ومما سبق يمكن القول ان[1]: **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم.**

ج. إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا"[2].

هكذا فإنه لا بد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فان اقتصاد دولة معينة لا بد ان يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي"[3]:

- **الموارد الطبيعية:** يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن والمياه، وضوء الشمس.
- **رأس المال:** ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.
- **اليد العاملة:** وتعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية.
- **التقنية:** وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي:

1. **المعدلات النقدية للنمو:**

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:"[4]

[1]- نفس المرجع السابق، ص 12.
[2]- نفس المرجع السابق ، ص13.
[3]- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى، الأردن، 2008،ص 34.
[4]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية، 1999، ص118.

أ. معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

ب. معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

ج. معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

2. **المعدلات العينية للنمو الاقتصادية:**[1]

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، إما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة...الخ.

3. **مقارنة القوة الشرائية**[2]**:**

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقاييس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، نفس المرجع،ص 119.

[2] نفس المرجع السابق، ص 120.

ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسير قيام هذا النوع من الاستثمار وسنتناول في هذا المبحث أهم هذه النظريات على النحو التالي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النيو كلاسيكية.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات متعددة الجنسيات لأنها تستند إلى عدد من المبررات من بينها:

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة

الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المضيفة؛
- وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق الفجوة واتساعها بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة مقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية؛
- صغر رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز أهمية هذا النوع من الاستثمار.

حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فكانت الآراء التي أتت بها بمثابة التهجم على الشركات متعددة الجنسيات حتى أنها ألقت المسؤولية

كاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية والتخلف الذي تعانيه الدول النامية، ولم تحاول النظرية النظر في الآثار الإيجابية التي يمكن أن تخلفها هذه الاستثمارات في الدول النامية، ومن أمثلتها رفع كفاءة الموارد المحلية المتاحة سواء الإنتاجية أو البشرية أو التمويلية، بالإضافة إلى دورها في التشغيل ومكافحة الفقر وتوفير النقد الأجنبي والتي يثبتها تسابق هذه الدول لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فبالإضافة إلى إسقاط دور العوامل الداخلية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية في التقليل من الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تتسبب بها الشركات متعددة الجنسيات.

ومن أهم النقاط التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية، تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث أنها لم تبين نوع الأثر الذي تخلفه الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والمحيط، ومدى التزامها بالأطر والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لممارسات الشركات الأجنبية فيما يخص الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ومكافحة الاحتباس الحراري.

والملاحظ أن النظرية الكلاسيكية لم تقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضا عن الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا النمط من الاستثمار.[1]

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جاء في مضمونها أنها تقوم على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، ونظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى.[2]

وكان **أولين** أول من قدم شرحا لحركة رأس المال الدولي، والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن أهم عنصر محرك للتصدير واستيراد رأس المال وحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال وإنتاجيته بين الدول، فإن رأس المال سينتقل من سوق لآخر. كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضا على يد **ماكدوجال** ثم أتي من

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 38.

بعده **كيمب**، ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي هو الأساس والهدف من وراء تحليلهم، إلا أن نتائج دراستهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد في الخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال يكون مرتفع.

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المالية المتاحة لدى الدول المضيفة مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية و يقلل من البطالة على وجه الخصوص، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية و تقليل الواردات، إذ من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي:

- أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فآثار كل منهما مختلفة عن الآخر؛
- أنها تتعامل مع الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أنها لم تشرح لماذا تختار الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق والحماية

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات منها: غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، وأن الشركات الوطنية في هذه الدول لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة نظرا لتملك هذه الأخيرة لبعض أو كل جوانب القوة من توافر للمواد الأولية، التكنولوجيا المتقدمة، المهارات الإدارية...الخ، وهذا ما يشكل حافزا أو دافعا أساسيا للشركات الأجنبية للاستثمار في الدول النامية.[1]

وفي هذا الشأن يرى **هودوينج** أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم نماذج السوق.[2]

[1] سالكي سعاد ،دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة بعض دول المغرب العربي ، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص92.

[2] نفس المرجع السابق، ص 92.

ويتفق كل من **باري PARRY**و**كيفز CAVES** في هذا الخصوص على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا، أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة تستطيع الاستفادة منها في الدولة المضيفة ومنه يمكن حصر الحالات التي تدفع بالشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:

- حالة وجود فورقات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركة الوطنية
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية وغيرها لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير، وتفوقها تكنولوجيا.
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسياتكوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.[1]
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

أ. الخصائص التكنولوجية:

وتتمثل في مقدرة الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويعها أو إجراء بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية أو القديمة.

ب. الخصائص التمويلية:

وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية، والآلات وتوافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراءات البحوث.

ت. الخصائص التنظيمية والإدارية:

وتتمثل في توافر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات.

وأخيرا بخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق يرى**روبوكوسيموندس** أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

كما أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات، في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

الفرع الثاني: نظرية الحماية

تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

وفي هذا الشأن يرى**هودوينج** ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق، بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية او الاستثمارية أو التسويقية.[1]

وبخصوص جدوى هذه النظرية في مساعدة الشركات متعددة الجنسيات لبلوغ أهدافها، فيلاحظ أن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة أما الآخر فيمثل منظمات دولية مستقلة، ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته[2]، فضلا عن هذا، نجد أن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل للإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 400،398.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة للنشر والتوزيع، الأردن،2003،ص 167.

وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.[1]

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة التقديم بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يزيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص.

ولكي تفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كما يلي:[2]

1. **مرحلة المنتج الجديد:**
2. من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في الأسواق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة ذلك تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.[3]
3. **مرحلة النمو:**

في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع نظرا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء وتبدأ المنافسة وترتفع حساسية الطلب للثمن وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي وتصبح تكاليف الإنتاج عنصرا استراتيجيا، وباشتداد المنافسة تجد الشركة أنه من الضروري البحث عن فرص

[1] نفس المرجع السابق ، ص 21.

[2] عباس علي، إدارة الأعمال الدولية،الإطار العام ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن،2003، ص،167.

[3] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره،ص 50.

تصديرية، حيث تندفع الدولة المخترعة إلى التوسع في الأسواق الدولية كون الظروف مواتية والتي تتجلى في بروز التباين ألتكنولوجيي بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى.[1]

4. **مرحلة المنتج الناضج:**

خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج، والسبب لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج، هو حماية سوقها الذي خلقته من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج والتي قد تكون راجعة إلى عدم قدرتها على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثمة ارتفاع ثمن السلعة في الأسواق المستوردة مما يخفض الطلب عليها، كما قد تكون لتكاليف التنقل والشحن دورا في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير وما يحمله من تبعات.[2]

هذه العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدولة الأجنبية واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة وارد جدا، مما يعني التوقف عن استيراد هذا المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج ومن ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أضحت تمتلكها وتمتلك الإمكانيات في شأن ذلك، وبالتالي تفقد ميزتها التنافسية في الدولة الأصلية وتبدأ مبيعات المنتج في الانكماش والتدهور وهي المرحلة الأخيرة.[3]

5. **مرحلة الانحدار والتدهور:**

تسمى هذه المرحلة بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول، وفيها يسجل انخفاض بارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث أن هذه الأخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها مما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها، مما يدفع الدولة المخترعة إلى التوجه بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج، وهو ما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة أقل بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية.[4]

---

[1] علي عباس، مرجع سبق ذكره ، ص، 168.

[2] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره، ص، 55.

[3] نفس المرجع السابق، ص ، 56.

[4] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص51.

وتبعا لذلك وبعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطين في الدول النامية عبر الفروع أو التنازل عن منتجها عبر منح الترخيص مثلا، ومن ثم إنتاجه وتنخفض تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محليا.

والشكل التالي يوضح مختلف هذه المراحل كما يلي:

الشكل رقم 01: دورة حياة المنتج

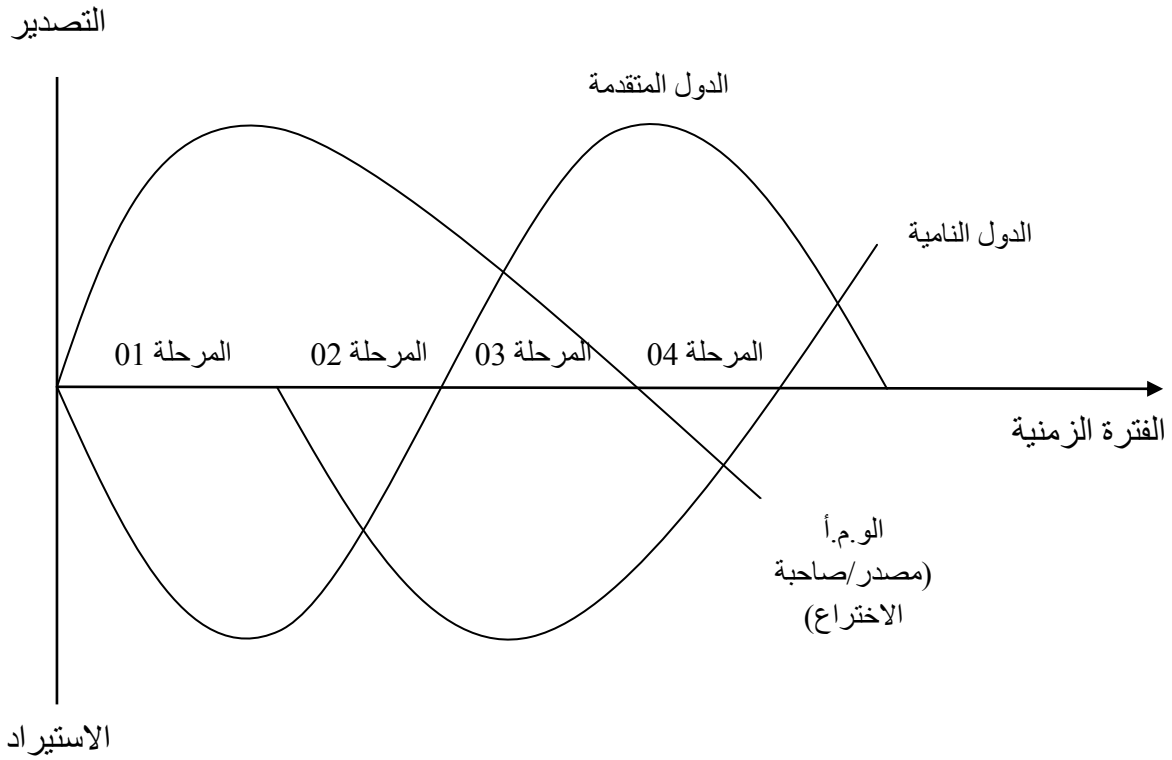

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ص 401

المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة

الفرع الأول: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الموقعة أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول ألمضيفة فهذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب لتلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظرية الإدارة وغيرها ومن أهم هذه العوامل[1]:

أ. **العوامل التسويقية والسوق:**

ب. مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي.

ت. **العوامل المرتبطة بالتكاليف:**

ث. مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العالمية، انخفاض مستويات ألأجور مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام و السلع الوسطية.

ج. **الإجراءات الحماية:**

ح. مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروض على التصدير والاستيراد.

خ. **العوامل المتعلقة بمناخ الاستثمار الأجنبي:**

د. مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملة الأجنبية والتعامل فيها.

الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى **روبوك** و **سيموندس** حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، أما المجموعة الثالثة فهي

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 402 403.

بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة، ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات **روبوكو** و **سيموندس** في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 03: العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل	أمثلة
أ. **العوامل الشرطية** 1. خصائص المنتج / السلعة (productspeci c)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة، جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة، خصائص العملية الإنتاجية
2. الخصائص المميزة للدولة المضيفة (Countyspeci c)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري
3. العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية ...الخ
ب. **العوامل الدافعة** 1. الخصائص المميزة للشركة (Rm-speci c)	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة
2. المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية
ت. **العوامل الحاكمة** 1. الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية ونظم الإدارية والتوظيف وسياسات الاستثمار والحوافز

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 61.

	الخاصة بالاستثمارات الأجنبية
2. الخصائص المميز, للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
3. العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة من الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبيةبصفة عامة

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، الاستثمار العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص 405

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث يتم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة للشركات متعددة الجنسيات لاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات و الحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة ...الخ.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

تحمل النظرية الاقتصادية تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حيث تتنامى الآثار الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر لتؤثر بشكل واسع ومتعدد الأوجه على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة

إن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة تتخذ الصيغة المباشرة والصبغة غير المباشرة.

أولا: الآثار المباشرة

تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية[1]:

أ. حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة:

فإنه يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير إيجابي على مستوى العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية كالصين، إندونيسيا، سنغافورة وأقطاب أسيوية أخرى.

ب. حالة اقتناء شركة موجودة:

حيث يحتمل أن يتم قرار الاستغلاء الجزئي أو حتى الكلي للعمال مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة، وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في اقتصاد الدولة المضيفة.

ج.طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي:

ففي حالة تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة مقارنة بحال لو تم استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تدني تشغيل اليد العاملة، وهو أثر سلبي لهذا النوع من الاستثمار على مستوى العمالة[2] وعلى الرغم من زيادة

[1] محمود الجمال ومحمد العريان ، ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية المنعقدة في 24 و25 مارس الجزائر، 2000، ص ص ،47 49.

[2] عبد الرحمان صبري، الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار، ورقة عمل مقدمة في ندوة لتطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، الأردن سبتمبر 1997، ص .

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بين الفترة 1985-1992، إلا أن فرص العمل المعروضة من قبل الشركات الأجنبية لم تتعدى نسبة 12% في نفس الفترة، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهدد عالم الشغل في الدول المضيفة.

أما من حيث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع كفاءة العاملين فإنه في هذا السياق تضمن الشركات المتعددة الجنسيات فرصة للعمالة المحلية للاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أداء الشركات المحلية بفعل ما يسمى بالتأثيرات الاحتكاكية.[1]

ثانيا: الآثار غير المباشرة

تظهر الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة في الدول المضيفة سواء كانت بشكل ايجابي أو سلبي وذلك من خلال عرض الحالات التالية:

أ. حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني:

بفعل تكريس الروابط بين الموردين المحليين وفروع الشركات الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال إبرام عقود التوريد طويلة الأجل مع الشركات المحلية مما يدفع هذه ألأخيرة وحفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص جديدة للعمل.

ب. حالة الاستثمار الموجه للتصدير:

تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة، لما تمتلكه هذه الشركات من قوة في السوق العالمية ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية تتمثل في انخفاض تكاليف الإنتاج بوجه عام، وقد استفادت دول كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان و سنغافورة وماليزيا في الاشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول، خاصة في صناعة الاليكترونيات في العالم، وقد أدى ذلك إلى استيعاب هذه الصناعة الأعداد هائلة من العمالة الفنية مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.

ج. حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية:[2]

غالبا ما تحسم المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي، نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية

[1] نفس المرجع السابق، ص 8.

[2] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 208.

والتسييرية، وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة ومنافسة الفرع الأجنبي يتحتم عليها الخروج من السوق واتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال، وبالتالي يكون الأثر سلبيا في هذه الحالة.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

ويمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما:

- آثار إيجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه؛
- آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فوائضه.

وسنحاول فيما يلي عرض كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات ميزات المدفوعات.

أ. الآثار على الميزان التجاري:

لقد أوضح خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة أن هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد والاستثمار[1]، فزيادة الاستثمار تقتضي فعليا رفع الواردات وتشمل زيادة الواردات في واردات السلع الاستثمارية النهائية أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي لسلع ما، أي الاستهلاك الوسيط لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار وارداته من السلع، فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه والعكس صحيح، وهناك إستراتيجيتين لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير.
- إستراتيجية الاستثمار الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.

وكلا الإستراتيجيتان تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المقبوضات من العملات الأجنبية والإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية.

ب.الآثار على ميزان حركات رأس المال:

يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر إيجابي على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار، وهو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:[1]

1) طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر:

ونقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي[2]، حيث يكون الافتراض السابق صحيح عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية وبالعملة الأجنبية الصعبة، أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري للاقتراض من سوق البلد المضيف، فمعلوم عدم تدفق للعملة الأجنبية للداخل ولا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال، وفي الحالة التي أشارت إليها لجنة من مجلس النواب الأمريكي حيث 85% من احتياجات التمويل اللازم لفروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات العاملة في الخارج يتم تدبيرها من مصادر تمويلية محلية في الدول المضيفة، أي أن الجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعليا بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها، وإن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب، [3]وإذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كليا أو جزئيا بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، ويكون الأثر الصافي في النهاية سالبا.

2) العملة المستخدمة في سداد تكاليف الإنجاز أو الحيازة:

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد، فمن المعلوم أن تكاليف إنجازه ستدفع كليا أو جزئيا إما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص237.

[2] عاطف حسن النقلي ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة النصر ، الأردن،1988، ص 65.

[3] براكشطونجاني عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 38، العدد 02، 2001، ص 8.

فإذا دفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير على حركة رؤوس الأموال، وإذا دفعت هذه التكاليف جزئيا أو كليا بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبي على رأس المال الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الإيجابي المحتمل الوقوع في ميزان حركة رأس المال.[1]

3) الآثار على ميزان الخدمات وباقي التحويلات:

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مراحله الأولى قد يحدث أثارا إيجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلا، حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية وفوائدها إن وجدت وثمن استخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الأجنبية، وتحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج، بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار، كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، وربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، وإنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما، مما يضخم أعباء الفرع ومدفوعا ته الخارجية ومن ثم خروج العملة الأجنبية بدلا من جلبها.[2]

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة لكونها تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق فائضا للتصدير، ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، المتوقع لها أن تكون من مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها وامتلاك الدولة المضيفة لسلع بهذه المواصفات تجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى و بالسعر المناسب، مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.[3]

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

لقد اختلفت النظريتان الكلاسيكية والحديثة في شأن أثر وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة والتي قد تؤدي إلى زيادة التدفقات من النقد الأجنبي الخارجة عن التدفقات من النقد

[1] خير قدور، الاستثمار الاجنبي المباشر بين الإصلاح والواقع،رسالةماجيسر ، جامعة الجزائر، 2003،ص 34.

[2] نفس المرجع السابق، ص 35.

[3] عبد الكريم كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2011، ص 88.

الأجنبي الداخلة، فالمستثمر الأجنبي بفضل تحويل صافي عوائده للخارج بالعملة الصعبة للاستفادة من فارق التحويل، لأن هذا الفارق في صرف العملة يبدي تأثيرا على التجارة وتدفق الاستثمارات.

ويمكن توضيح اختلاف الرؤية (الكلاسيكية والحديثة) كما يلي:

أولا: حسب الكلاسيك:

فإن توطن الشركات المتعددة الجنسيات بالدول المضيفة يؤدي بها إلى احتكار النشاط الإنتاجي بالدولة المضيفة، مقارنة بضعف المؤسسات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة التي جلبها المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تحويل أموال ضخمة إلى الخارج على شكل أجور الموظفين الأجانب.

ثانيا: حسب المدرسة الحديثة:

فلهم وجهة نظر معاكسة لرواد المدرسة الكلاسيكية، حيث يرون أن اتخاذ قرار الاستثمار بالدول المضيفة من طرف المستثمر الأجنبي سيؤدي إلى دخول النقد الأجنبي، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حصة الدولة بعد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة المضيفة من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشاريع التنمية وبين حجم الادخار أو الأموال الموجودة محليا.[1]

ومن خلال وجهتي النظر الكلاسيكية والحديثة، لابد من الإشارة إلى حجم ومدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا وذلك للأسباب التالية:[2]

- إن التكنولوجيا الجديدة عادة ما تكون مكلفة وغير متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارضيها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص، كذلك تكون التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي في خلق أو إيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وبأي الشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا؛
- كما يساهم الاستثمار الأجنبي في تدريب العمالة، والتي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج

[1] عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص 441.

[2] Barrel RaY . Pain N .* Foreign direct Investment Technological change and Economic Growth with Europe.the economic jornah vole 107n°455.vs;black well publisher .1997 .P 177.

- ويتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال؛

ومن أهم العوائد والآثار الإيجابية المصاحبة لنقل التكنولوجيا للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي نجد:[1]

دخول الشركات متعددة الجنسيات إلى هذه الدول تجلب معها التكنولوجيا اللازمة، التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي ويحدث هذا من خلال المنافسة بما يساعد على تطوير الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، ولكي تعظم الدول المضيفة منافعها من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي ينبغي توفر جملة من الشروط أهمها:

- مدى توافر مستوى معين من الخدمات أو المشروعات الخاصة بالبنية التحتية أو الأساسية قبل نقل التكنولوجيا؛
- الشروط التي تضعها الشركات متعددة الجنسيات على مدى اشتراك المواطنين الموجودين بهذه الدولة وإدخال مستوى معين (أقل أو أعلى) من ذلك المستوى الموجود والمستهدف في الدولة الأم؛
- مراعاة الشركات الأجنبية لمتطلبات وخصائص السوق المستضيف؛[2]
- إعطاء أهمية للتخطيط العلمي والتكنولوجي، ووضع الخطط التي تحدد نوع التكنولوجيا وطرق نقلها؛
- يتوقف نجاح الدول المضيفة على تحقيق هدف التنمية التكنولوجية على مدى ما تقدمه من تسهيلات للشركات الأجنبية، وتعاونها معها، وأشكال الاستثمار المسموح بها لهذه الشركات.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن السيطرة الكلية للشركات متعددة الجنسيات على شركاتها الوليدة يشكل مانعا هاما لانتقال التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، ويمكنها المغالاة في تقدير نفقة التكنولوجيا، وبحيث أصبحت عمليات نقل التكنولوجيا أداة لاستنزاف موارد الدولة المضيفة بدلا من أن تكون عونا في زيادة قدرتها الإنتاجية، ولهذا لجأت الدول النامية لتفضيل نظام المشاريع

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص488.

[2] حناش الياس ،أثر تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة تبسة ،2011، ص 68.

[3] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص 449.

المشتركة على أساس أن يؤدي اشتراك رأس المال المحلي إلى تحقيق رؤية أفضل على عملية تحديد نفقة نقل التكنولوجيا بعناصرها المختلفة مع العمل على اكتساب القدرات التكنولوجية اللازمة، لإحداث النمو المرجو.[1]

المطلب الرابع: الآثار على الاستثمار المحلي

يمكن تلخيص أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي في الأثر الكمي و الأثر النوعي.

أولا: الأثر الكمي:

ونقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، أي ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة أو تخفيض أو استقرار في الحجم الإجمالي للاستثمارات الداخلية المحلية والأجنبية.

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر كمنشأ لوحدات إنتاجية جديدة، أو مضيفا أصولا إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل، مع اشتراط عدم استخدام الموارد المحلية في تمويل هذا الاستثمار، وذلك لتجنب حرمان المستثمرين المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات الداخلية والاستثمار الأجنبي المباشر اثرين على الاستثمار الإجمالي: أثر تكاملي، أثر إحلالي.[2]

الأثر التكاملي: وينتج هذا الأثر:

- وعندما يصاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر نشوء استثمارات أخرى إضافية محلية من طرف المقيمين، أو توسيع مشاريع قائمة من قبل؛
- عندما يمول الاستثمار الأجنبي المباشر كليا من مصادر مالية خارجية فقط (الأموال الذاتية للمستثمر الأجنبي) ؛
- وعندما يساعد المستثمرين المحليين على الزيادة في استثماراتهم من خلال العلاقات التشابكية مع بعضهم البعض.

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 454.

[2] سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص 151.

الأثر الإحلالي: وينشأ:[1]

- عندما يتدخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لأصول إنتاجية قائمة من قبل؛
- عندما يتم تمويل جزء أو كل الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر مالية داخلية (الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة)؛
- عندما يخرج بعض المستمرين المحليين من السوق بسبب عدم قدرتهم على مواجهة منافسة نظرائهم الأجانب.

ثانيا: الأثر النوعي: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي كالتالي:[2]

- يشجع الاستثمار المحلي من خلال فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات الثقيلة وأن يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي، مثل النقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المخلات المصنوعة محليا من الشركات المحلية ويجهزها بالمخلات الوسيطة؛
- أن يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي؛
- قد يأخذ الاستثمار شكلا ماديا كمعدات والآلات وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليا ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

رغم هذه الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، فلا يمكننا تجاهل بعض أثاره السلبية وأهمها:

منافسة المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات ...الخ مما يؤدي إلى تثبيط الاستثمار المحلي وربما زوال بعض المستثمرين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، مصر،2007،ص 430.

المطلب الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى

الفرع الأول: آثاره على الناتج المحلي

تتجلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي من خلال قيام الشركات الأجنبية بتنشيط العملية الإنتاجية وخلق التجارة الداخلية بينها وبين الشركات المحلية، وهذه الآثار إيجابية لكون تلك العمليات تؤدي بلا شك إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات النهائية المحققة في فترة معينة وهي سنة واحدة بالإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي تتوقف على مدى استيعاب الدول المضيفة للتكنولوجيا والمهارات ...الخ.[1]

الفرع الثاني: آثاره على الإنتاجية

إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الإنتاجية مرهونة بالمناخ الذي يميز الدول المضيفة، فإذا كان هذا المناخ يتميز بوجود مهارات وبنية أساسية مادية أكثر تطورا، وشركات أكثر استيعابا للتكنولوجيا والقادرة على البحث والتطوير ...الخ، فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاجية وإذا كان العكس، فإن ذلك يبرز حتما الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، فدخول الشركات الأجنبية يشجع على المنافسة ويزيد من الإنتاجية وتخفيض الأسعار في البلدان المضيفة مما يجبر الشركات المحلية على ضرورة تحسين مختلف أنماط الإنتاج والإدارة والتنظيم.[2]

الفرع الثالث: الآثار على المالية العمومية (إيرادات الميزانية)

إن الحوافز المتنوعة (القانونية والتجارية والمالية.. الخ)، التي تقدمها الدولة الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير والطويل، وفي الاتجاهين، السلبي والايجابي كما يلي:

أولا: الأثر السلبي المتمثل في تقليص الإيرادات:

تتلخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار وإعفائه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول و انكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز.

[1] ميلان براهميات، بوري دادوش، أوجه التعاون في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33 ،العدد3 ، سبتمبر1996 ، ً 48.
[2] الياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ويتحقق هذا الأثر فورا إذا كانت التخفيضات والإعفاءات الضريبية و الجمركية تخص مستلزمات إقامة أو انجاز المشروع الاستثماري الأجنبي، من اقتناء الأراضي والمباني والتجهيزات الصناعية.

أما في الأجل الطويل، فيقع هذا الأثر الناتج عن الحوافز السابقة في حالة سريانها لمدة زمنية تتجاوز فترة انجاز المشروع الاستثماري.[1]

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص لعدم إهمال عاملين أساسيين عند قياس أهمية هذا الأثر السلبي على ميزانية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل وهما:

أ. الأهمية النسبية للمبالغ الضائعة نتيجة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموع الإيرادات المالية للدولة ككل، وذلك بقسمة مجموع المبالغ السنوية الضائعة للدولة على إجمالي الإيرادات المالية السنوية المحصلة للدولة، وبهذا تتغير أهمية التأثير السلبي لهذه الحوافز على ميزانية الدولة المضيفة للاستثمار طرديا مع تغير هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا.[2]

ب. مقارنة الأثر السلبي مع الأثر الإيجابي، ومن ثم إمكانية إجراء عملية المقاصة بين الأثرين، الشيء الذي يخفض من حدة الأثر السلبي وربما يكون الأثر الصافي إيجابي خاصة في المدى البعيد.

ثانيا: الأثر الإيجابي المتمثلة في زيادة الإيرادات:

من المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الحصول على موارد مالية مستقبلية تفرق تلك التي تضحي بها حالا، وهو مبرر نراه مقبولا للأسباب التالية:[3]

- من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بربحية مرتفعة، وبفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيلة الضرائب على الأرباح و مداخيل الشركات التي تجنيها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار؛
- الضرائب والرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري أو الصناعي، والتي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال لهذا الأخير، وبغض النظر على نتائجه (أربح أو خسارة) في نهاية الدورة المالية، مثل: الضرائب على أجور العمال وعلى

[1] محمد عبد الشافي عيسى ، العولمة والتكنولوجيات، دراسة حالة الصناعات التحويلية ،مجلة الأع=هرام الاقتصادي،العدد170،مصر، ص 12.

[2] محمد عبد الشافي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص220.

عمليات البيع والرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار ...الخ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له؛

- يساهم الاستثمار المباشر في زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك، من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشئها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك مما يعني زيادة هذا الأخير ومن ثم زيادة الضرائب عليه التي تحصلها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي

بما أن معظم الدول النامية تعاني نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك راجع لانخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، فتضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة.[1]

فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف، إلا أن ذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن مخزون الاستثمار يتزايد في الدول التي يعود فيها المستثمرين الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخليهم أي أن رصيده يتوقف على حركة النفقات الخارجة والداخلة للدول المضيفة،[2] وهذه الأخيرة تتكون من أسهم رأس المال العادية والتي يجلبها المستثمرين الأجانب إلى الدول المضيفة، كما توجد كذلك طرق غير مباشرة لجلب رأس المال مثل: الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرين ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير النقد الأجنبي والذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة مضيفة سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية.[3]

الفرع الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التصديرية

لتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التصديرية للدول المضيفة لابد أولا التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

[1] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره،ص 449.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 450.

[3] محمد عبد الشافي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 16.

أولا: الأثر المباشر:

بسبب امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لآخر الأجيال المطورة من التكنولوجيات الإنتاجية نتيجة لإنفاقها الضخم على مشاريع البحث والتطوير مما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بمثيلاتها المحلية لذا فإنها تقوم بإنتاج منتجات موجهة للتصدير، حيث تزيد من صادراتها نتيجة لمعرفتها بخبايا السوق الدولية و امتلاكها لقنوات تسويقية دولية تمكنها من تسهيل إبرام عقود تصديرية إلى الخارج، وهو ما يعود بالإيجاب على الدول المضيفة بفوائد كثير أهمها:[1]

انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين بالإضافة إلى تعزيز القدرة التصديرية وإحلال الواردات وسد العجز التمويلي الذي تتميز به الدول النامية خصوصا، ودعم النمو الاقتصادي عموما.

ثانيا: الأثر غير المباشر:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:[2]

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية؛
- تقوم الشركات المحلية باستغلال حلقات الاتصال مع شبكات التوزيع العالمية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية في إطار المشروعات المشتركة لتوجيه أنشطتها الإنتاجية نحو خلق سلع وخدمات موجهة للتصدير.

ويتفاوت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، حيث يكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية مما يؤدي لتخفيض فاتورة الاستيراد لهذه السلع في الدول المضيفة، أما الواردات من السلع الوسطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم توفرها في السوق المحلية للدولة المضيفة.

وتعتبر التجارة الخارجية من القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز

[1] بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2010-2011.

[2] نفس المرجع السابق، ص 129.

تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، ووجود المزيد من التدفقات للاستثمار يؤدي للمزيد من الاستيراد للوفاء بالاحتياجات والمتطلبات الإنتاجية على السلع الرأسمالية والتي لا تتوفر عادة في السوق المحلية أو تكون ذو نوعية أقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة معها التكنولوجيات المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية.[1]

الفرع السادس: الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية

لا شك أن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من منظمات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزها التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي ويمكن تحديد إسهامات الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارة والتنمية بالدول النامية في كثير من المجالات منها[2]:

- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة؛
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة؛
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية مهارات الإدارة بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص لعدم تجاهل بعض جوانب الخطر الذي قد يحيط بالشركات الوطنية في الدول المضيفة لوجود الشركات الأجنبية بها، فقد يؤدي ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها الشركات الأجنبية إلى هروب الكوادر الحالية من الشركات الوطنية للعمل بالأولى، وتبقى الشركات الوطنية تعاني ليس فقط من جهة هذه الكوادر و إنما أيضا من مطالبة العاملين بها بالمساواة في الأجور والحوافز المقدمة وشروط العمل مع نظرائهم الأجانب.[3]

[1] نزيه مقصود، مرجع سبق ذكره، ص 433.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة الأعمال،مرجع سبق ذكره، ص ، 461.

[3] نزيه مقصود، مرجع سبق ذكره، ص 435.

خلاصة :

من خلال ما سبق يعني النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وبعد استعراض بعض الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن النظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية فترى أن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن فيسد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي
تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تظهر منخلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وخاصة بالدول النامية.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2018)

المبحث الأول: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2018)

المبحث الثاني: تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المبحث الثالث: تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

إن جميع الدول تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية و المستثمرين الأجانب بصورة إيجابية عاملة بكل ما لديها من إمكانيات على جذب الحجم الأكبر منها والاستفادة في كل المجالات، إلا أنه بالرغم من اهتمام هذه الدول يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، بحيث تعتبر الجزائر أحد هذه الدول التي باشرت في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إفساح المجال له، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير و الحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية وتدعيما للاستثمار المحلي، وبدية لأشكال التمويل الكلاسيكي.

المطلب الاول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2018)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1196 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03/01 وما تضمنه من حوافز وضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي، أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة أوراس كوم بتاريخ 21 جويلية 2001 المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية. خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 634 مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، رغم هذا الانخفاض إلا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا وصل إلى 882 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية التي يمنحها الأمر 03/01 ضمن النظام الاستثنائي،[1] لتسجيل رقم قياسي طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2746 مليون دولار سنة 2009، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية لسنوات 2008-2011[2]، لتصنف من بين خمس دول افريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر. لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1484 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، والتي تنصص على أن المستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 في المائة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد ألمستندي كوسيلة وحيدة للدفع[3] بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار. شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفاعا في سنة 2013 ليبلغ حوالي 1499 مليون دولار، ثم في سنة 2014 انخفض ليبلغ حوالي 1507

[1] طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افرقيا، العدد السادس، ص 325.

[2] بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 4.

[3] خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، 2016، ص 101.

مليون دولار، ليستمر الانخفاض ليحقق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق سلبي في سنة 2015 حيث بلغ حوالي -587 مليون دولار ، ليرتفع بعد ذلك ليسجل تدفقا بلغ حوالي 1637 مليون دولار في سنة 2016 و 1506 مليون دولار في سنة 2018.

ان هذا التذبذب والتراجع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من عشرين سنة، يؤكد على هيمنة قطاع المحروقات، وبأن يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع، إضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، كل ذلك في ظل بيئة الاستثمار غير المستقرة، مما جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.

الجدول رقم 04: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (%)
2000	0.28	- 13.6
2001	1.11	173
2002	1.06	- 10.95
2003	0.64	- 40.46
2004	0.88	39.11
2005	1.16	22.56
2006	1.84	66
2007	1.69	- 7.67
2008	2.64	50.96
2009	2.75	4.63
2010	2.30	- 16.43
2011	2.57	12.13

2012	1.50	- 41.89
2013	1.69	12.31
2014	1.50	- 10.52
2015	- 0.54	- 138.76
2016	1.64	379.96
2017	1.23	- 24.74
2018	1.47	22.24

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الجدول رقم(01)، البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع2022/06/05 على الساعة: 20:00

الشكل رقم 02: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

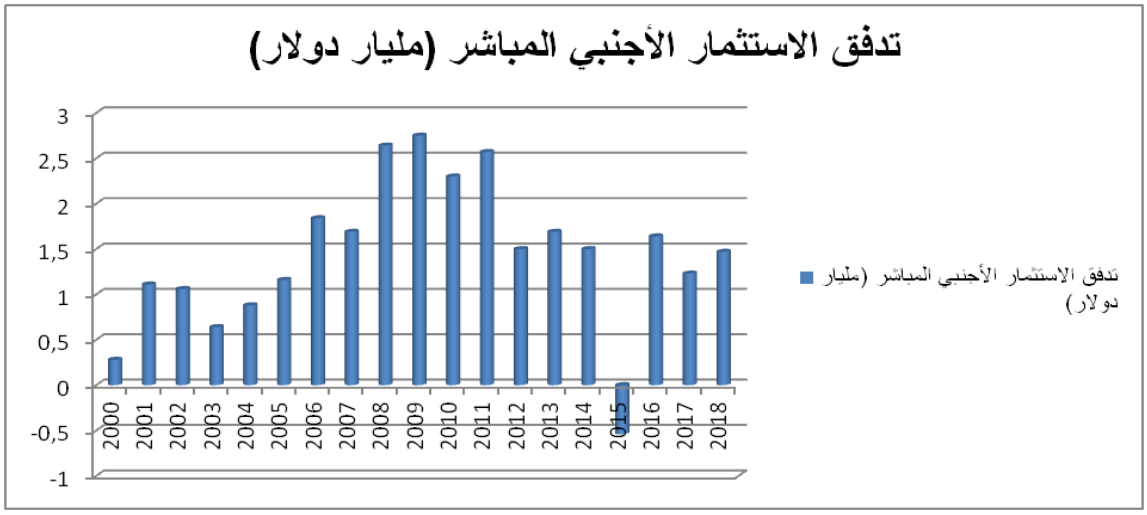

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

الشكل رقم 03: تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

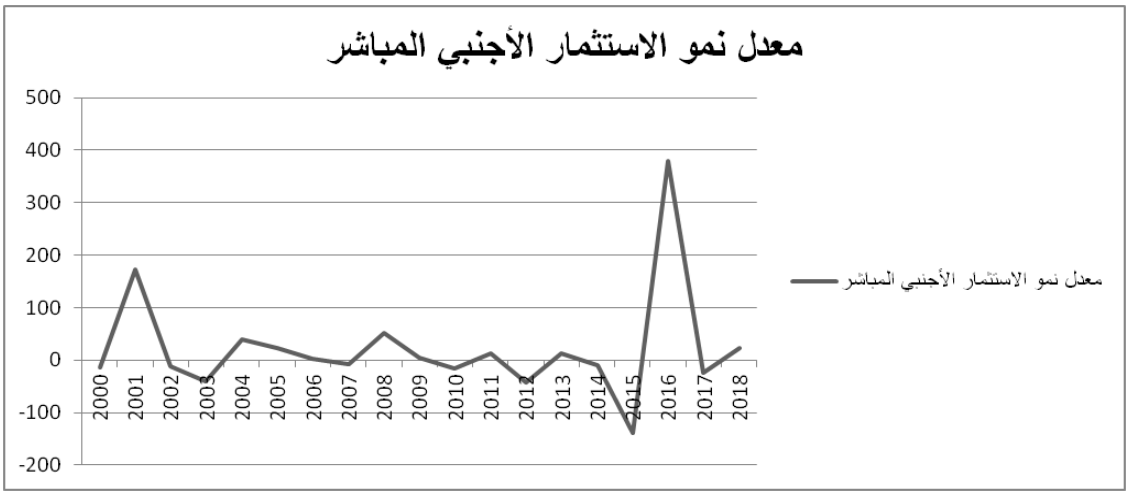

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

في بداية الفترة 2002-2016، شهد قطاع الاتصالات حيوية وانتعاشا كبيرا خاصة عندما تم إعادة هيكلته في سنة 2000 من خلال قانون حدد ونظم صلاحية كل من البريد والاتصالات، وكذلك فتح الباب أمام دخول الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع. حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الاتصالات خلال الفترة 2000-2005 حوالي 260627 مليون دينار جزائري، أي بما نسبته حوالي 46% من إجمالي تدفقاته في القطاعات الاقتصادية.[1]

أما فيما يخص باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلال الفترة 2002-2016، فنجد أن قطاع الصناعة استحوذ على أكثر من 60% إجمالي عدد المشاريع الأجنبية وبقيمة الاستثمارات بلغت 1.783.922 مليون دج، أي ما نسبته أكثر من 80% من إجمالي قيمة المشاريع، وهذا لاسيما في مجال المحروقات، وكذلك المعادن التي حصدت ما نسبته أكثر من 21% من إجمالي حجم الاستثمارات،

[1] د.عبدالحقطير، د.عقبةريمي، أ.خالدمدخل، الاستثمارالأجنبيالمباشرفيالجزائر :دراسةتحليليةلحجمه،توزيعهالقطاعيوالجغرافي (1995-2018)، المجلة الجزائريةللاقتصادالسياسي، المجلد(02)، العدد(01)، تاريخ النشر: (01-2020)، ص 59.

وهذا من خلال 17 شركة، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجال الموارد الكيميائية التي بلغت قيمتها أكثر من 10% من إجمالي قيمة الاستثمارات وذلك من خلال 12 شركة.[1]

أما في المركز الثاني فقد جاء قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا من حيث عدد المشاريع، والتي بلغت 137 مشروع أي ما نسبتها 16.67%، أما من حيث قيمتها فقد كانت ضعيفة، حيث بلغت نسبة 3.5%، وأحتل بذلك المركز الخامس، ثم يأتي قطاع الخدمات في المركز الثالث من حيث عدد المشاريع، وأستقطب ما نسبته 15.82% من إجمالي عدد المشاريع، أما من حيث قيمة الاستثمارات فقد احتل المركز الثاني بقيمة 119139 مليون دج، أي بنسبة 5.37% من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية.

أما فيما تعلق بكل من قطاع النقل، الزراعة، السياحة، الصحة والاتصالات ورغم مكانتها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها استقطبت استثمارات أجنبية بنسب ضعيفة سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو قيمتها، حيث نجد ان قطاع النقل والذي يتقدمهم من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو قيمتها، حيث نجد ان قطاع النقل والذي يتقدمهم من حيث عدد المشاريع استقطب ما نسبته حوالي 3% فقط، بعده يأتي كل من قطاع الزراعة والسياحة بنسبة 1.7% و 0.12% على التوالي، أما من حيث قيمة الاستثمارات فنجد أن قطاع السياحة والاتصالات لهما الأفضلية، وبنسب بلغت حوالي 5% و 4% على التوالي، أما عن قطاع النقل والصحة فقد سجلتا نسبة محتشمة جدا بلغت حوالي 0.6%، وأخيرا قطاع الزراعة الذي سجل نسبة 0.2 % وهي تكاد تكون معدومة.

إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ضعيفة جدا، ولم ترق إلى الإمكانيات والفرص المتاحة، وهذا نتيجة لتردد وتخوف المستثمرين الأجانب للدخول إليها والاستثمار فيها، ربما بسبب الغموض الذي يكتنفها، لعدم وضوح التشريعات والقوانين المنضمة لها، وعدم توفر المعلومات والبيانات الكافية عنها، والتي يبني المستثمرون على أساسها قراراتهم.

[1] نفس المرجع السابق، ص 59.

الجدول رقم 05: مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المصرح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016)

القطاع	عدد المشاريع		المبلغ(مليون دج)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الزراعة	14	1.7	4373	0.2
البناء والاشغال العمومية	137	16.67	77661	3.5
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48
الصحة	6	0.73	13572	0.62
النقل	24	3.04	14820	0.67
السياحة	14	1.7	113772	5.13
الخدمات	130	15.82	119139	5.37
الاتصالات	1	0.12	89441	4.03
المجموع	822	100	2.216.699	100

المصدر: د.عبدالحقطير، د.عقبةريمي، أ.خالدمدخل، الاستثمارالأجنبيالمباشرفيالجزائر:دراسةتحليليةلحجمه،توزيعهالقطاعيوالجغرافي (1995-2018)، المجلة الجزائريةللاقتصادالسياسي، المجلد(02)، العدد(01)، تاريخ النشر: (01-2020)، ص 60.

الشكل رقم 04: مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المصرح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016)

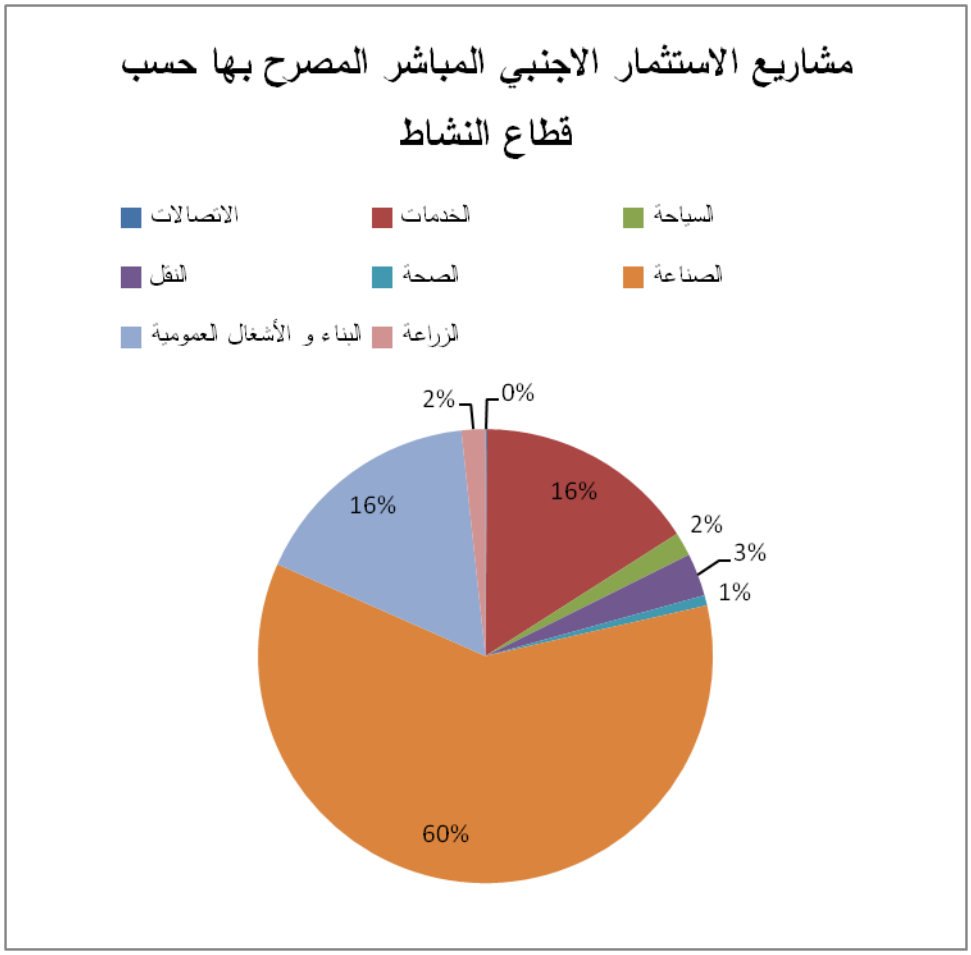

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2015)

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2015) عبر الدول

أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 فنجد ان الامارات جاءت في المركز الاول باستثمارات بلغت قيمتها 15.280 مليون دولار، أي بما نسبته 22.4% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المستقطبة، وهذا من خلال 26 مشروع استثماري موزعة على 25 شركة، من ابرزهم شركة Emirates International InvestmentCompany في قطاع المحروقات، ثم تأتي إسبانيا في المركز الثاني باستثمارات قيمتها 7.860 مليون دولار، من خلال 20 شركة من ابرزهم شركة SA

Repsol بمشروعين بقيمة 3565 مليون دولار وشركة Grupo Ortiz Construccion y Service Del Mediterraneo ب 5 مشاريع بقيمة 2209 مليون دولار، ثم في المركز الثالث جاءت فرنسا باستثمارات قيمتها 5.950 مليون دولار منها 3.465 مليون دولار لشركة Total Co، ثم جاءت فيتنام في المركز الرابع بقيمة استثمارات بلغت 4743 مليون دولار، من خلال مشروعين لشركة Vietnam Oil and Gaz Corporation (PetroVietnam)، وفي المركز الخامس جاءت سويسرا ب 12 مشروع بقيمة 4538 مليون دولار، وذلك من خلال 7 شركات منها شركة LafargeHolcim.

أما بالنسبة للمراتب الخمسة الثانية، فنجد مصر في مقدمتهم باستثمارات بلغت 4178 مليون دولار، ب 11 مشروع وذلك من خلال 9 شركات من أبرزهم Orascom Group باستثمارات بقيمة 2814 مليون دولار، ثم بعدها المملكة المتحدة باستثمارات بقيمة 3738 مليون دولار، من خلال 18 شركة من ابرزهم British Petroleum ثم بعدها جاءت الولايات المتحدة الامريكية باستثمارات بلغت قيمتها 3303 مليون دولار، ب 34 مشروع من خلال 31 شركة، بعدها جاءت الصين في المركز التاسع بلغت قيمتها 2658 مليون دولار، وذلك من خلال 12 شركة من أبرزهم China National Petroleum، ثم في المركز العاشر جاءت لوكسمبرغ باستثمارات بلغت قيمتها 2447 مليون دولار، وذلك من خلال 3 مشاريع استثمارية لشركة ArcelorMittal.

أما بالنسبة لباقي الدول العربية الأخرى المستثمرة في الجزائر خلال هذه الفترة، بعد كل من الإمارات ومصر، تأتي قطر باستثمارات قيمتها 2150 مليون دولار، من خلال مشروعين احدهما لشركة Qatar Petroleum والآخر لشركة (Qatar Telecom) Ooredoo، ثم تأتي تونس باستثمارات قدرت ب 1132 مليون دولار، ب 22 مشروع من خلال 17 شركة، بعدها السعودية باستثمارات قدرها 933 مليون دولار، ب 13 مشروع من خلال 8 شركات، ثم تأتي ليبيا بمشروع واحد بلغت قيمته 321 مليون دولار، بعدها جاءت المغرب باستثمارات قيمتها 129 مليون دولار وب 7 مشاريع من خلال 6 شركات.

الجدول رقم 08: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (2003-2015)

الترتيب	الدولة	قيمة الاستثمارات	عدد المشاريع	عدد الشركات	ابرز الشركات
01	الإمارات	15280	26	25	Emirates International InvestmentCompany
02	إسبانيا	7860	24	20	Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo
03	فرنسا	5950	81	62	Total Co
04	فيتنام	4743	2	2	Vietnam Oil and Gas Corporation (PetroVietnam
05	سويسرا	4538	12	7	LafargeHolcim
06	مصر	4178	11	9	Orascom Group
07	المملكة المتحدة	3738	24	18	British Petroleum
08	الولايات المتحدة	3303	24	31	/
09	الصين	2658	12	12	China National Petroleum
10	لوكسمبورغ	2447	3	1	ArcelorMittal
11	قطر	2150	2	2	Qatar Petroleum (QP
12	تركيا	1941	5	5	TaypaTekstil /

					Tosyali Holding
13	روسيا	1346	4	3	/
14	تونس	1132	22	17	/
15	السعودية	933	13	8	/
24	ليبيا	321	1	1	/
30	المغرب	129	7	6	/
	أخرى	5393	102	77	
	الإجمالي	68040	375	306	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات:

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص 119**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 119**

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)

تعتبر الدول العربية من بين أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، حيث بلغت قيمة استثماراتها حوالي 997528 مليون دج، أي ما نسبتها حوالي 45 % من إجمالي قيمة الاستثمارات، وذلك من خلال 236 مشروع، ثم جاءت أوروبا في المركز الثاني بقيمة استثمارات بلغت 955161 مليون دج، أي بما نسبتها حوالي 43%، وهذا من خلال 437 مشروع، منها 313 مشروع للاتحاد الأوروبي أي بما قيمته 677209 مليون دينار من قيمة الاستثمارات الأوروبية، ثم تأتي آسيا في المركز الثاني بقيمة استثمارات 163102 مليون دينار، وهذا من خلال 98 مشروع، بعدها تأتي أمريكا باستثمارات بلغت 68163 مليون دج و ب 19 مشروعا، ثم ما قيمته 24085 مليون دج من استثمارات حصدته الشركات متعددة الجنسيات، ثم تأتي افريقيا ب 5 مشاريع استثمارية بلغت قيمتها 5686 مليون دج، وأخيرا أستراليا بمشروع واحد بلغ قيمته 2974 مليون دج.

الجدول رقم 07: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)

الأقاليم	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات

أوروبا	437	955161
الاتحاد الأوروبي	313	677209
آسيا	98	163102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
إفريقيا	5	5686
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2.216.699

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، www.andi.dz، تاريخ الاطلاع: 2022/06/01 على الساعة 14:00

الشكل رقم 05: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)

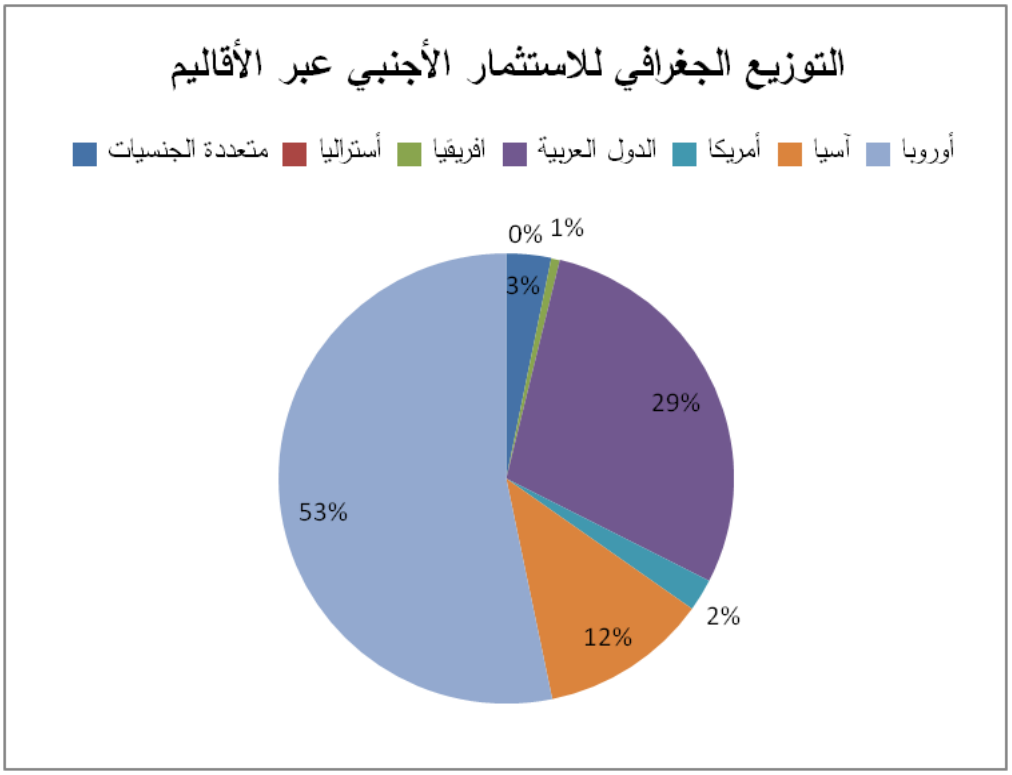

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

المبحث الثاني: تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وذلك باعتبار معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهرا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة الطلب الكلي والمداخيل.

أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي سجلت الجزائر معدلات نمو غير مستقرة حتى وان كانت ايجابية خلال الفترة (2000-2018)، ويعود ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري كاقتصاد أحادي التصدير، والذي جعل من معدلات نموه الحقيقية عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي والشكلين البيانيين:

الجدول رقم 08: تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه الحقيقي في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الوحدة: مليار دولار	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	54.79	3.8
2001	54.74	3
2002	56.76	5.6
2003	67.87	7.2
2004	85.33	4.3
2005	103.20	5.9
2006	117.03	1.7
2007	134.98	3.4

2.4	171	2008
1.6	137.21	2009
3.6	161.21	2010
2.9	200.02	2011
3.4	209.06	2012
2.8	209.75	2013
3.8	213.81	2014
3.8	165.98	2015
3 .3	160.13	2016
1.3	170.10	2017
1.1	174.91	2018

المصدر: البنك الدولي على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2022/06/04 على الساعة 10:00

الشكل رقم 06: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)

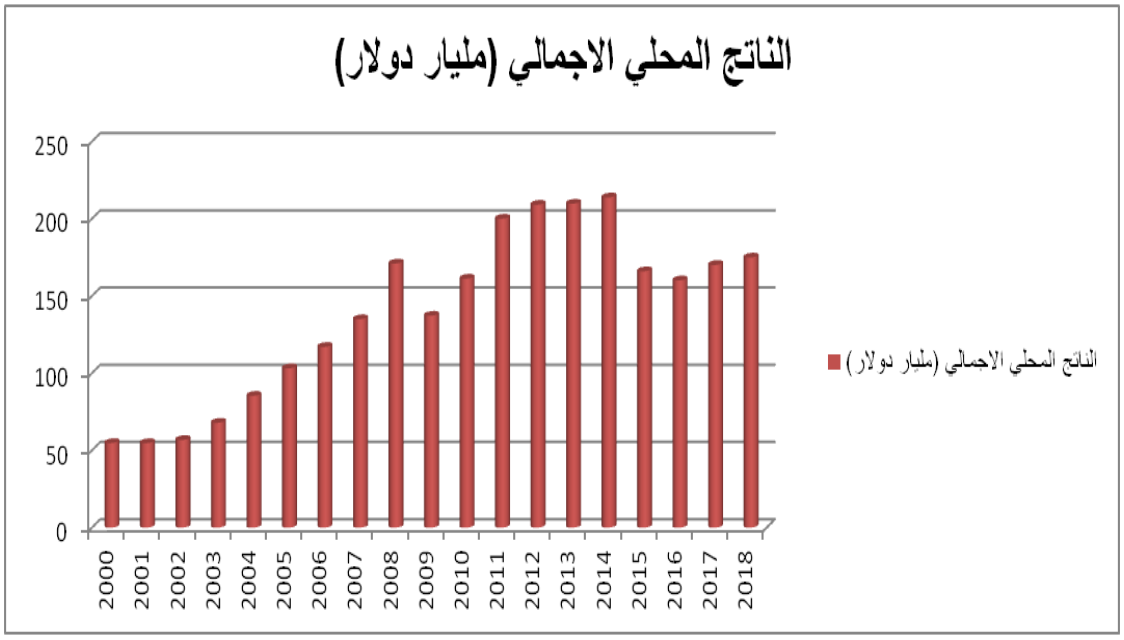

المصدر: منإعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم 07: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

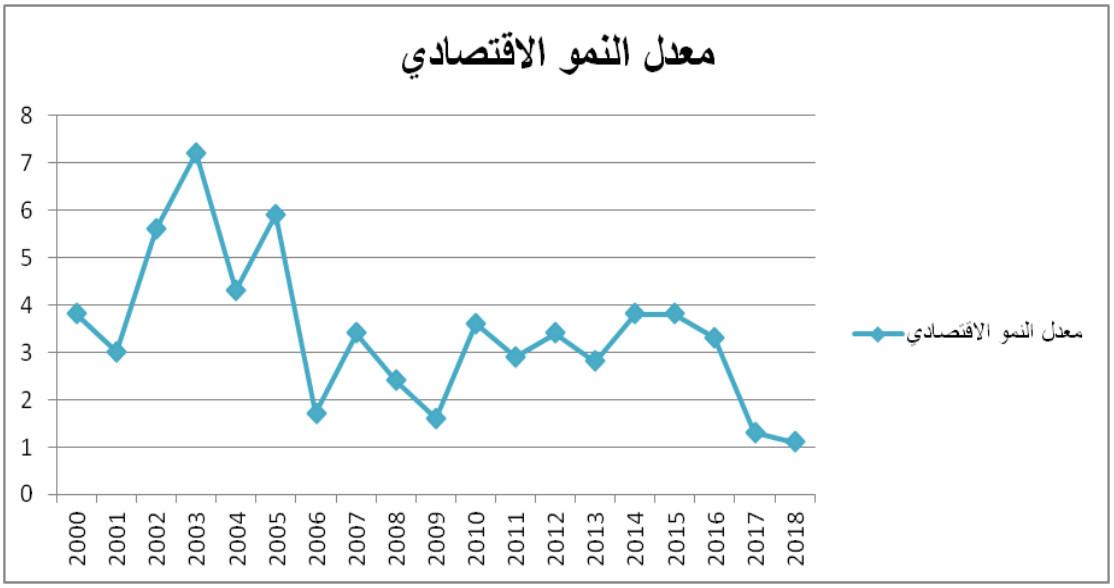

المصدر: من إعدادالطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

نلاحظ من خلال البيانات الواردة أعلاه أن معدلات نمو إيجابية خلال السنوات 2000-2018 بعد فترة من الانكماش والركود الاقتصادي التي شهدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال هاته الفترة أين وصل سعر برميل النفط إلى 28.5 دولار أمريكي سنة 2000، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية لم يسبق لها من قبل مستخدمة عائدات البترول، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001-2014) تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، إلا أن معدلات النمو شهدت تذبذبا واضحا من سنة إلى أخرى، حيث عرف معدل النمو انخفاضا سنة 2006 (1.7%) مقارنة بسنوات سابقة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي، قبل أن يشهد تحسنا سنتي 2007 و 2008 بسبب الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، لكن بعد ذلك عرف معدل النمو تراجعا لأدنى مستوياته سنة 2009 إذ بلغ 1.6%، ويعود ذلك إلى انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاود الارتفاع سنة 2010 (3.6%) قبل أن ينخفض مجددا سنة 2011 بسبب ضعف نمو قطاع المحروقات، وعاود

الارتفاع مجددا سنة 2012 مدعوما بتحسن أداء القطاعات خارج المحروقات، لينخفض سنة 2013 بسبب ضعف نمو قطاع المحروقات رغم التحسن في الناتج المحلي الإجمالي، وشهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا سنة 2015 إلى 165.13 مليار دولار بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول، لكن معدل النمو حافظ على مستواه مستفيدا من انخفاض ضعف معدل نمو المحروقات وارتفاع محاصيل القطاعات الأخرى، قبل أن يعود للانخفاض سنوات 2016، 2017، 2018 ليصل إلى 1.1%.

ومما سبق يمكن القول أن تدهور معدلات نمو المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في الجزائر للفترة (2000-2018)

يبين الجدول التالي تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم 09: متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي و معدلات نموه في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

البيان / السنوات	متوسط نصيب الفرد من (PIB) الوحدة: دولار	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من (PIB) (%)
2000	1765	2.40
2001	1740.60	1.70
2002	1781.80	4.30
2003	2103.40	5.80
2004	2610.20	2.90
2005	3113.10	4.40
2006	3478.70	0.20
2007	3950.50	1.80
2008	4923.60	0.70

2009	3883.30	- 0.10
2010	4480.80	1.70
2011	5455.70	1.00
2012	5592.20	1.40
2013	5499.60	0.80
2014	5493.10	1.70
2015	4177.90	1.60
2016	3946.50	1.10
2017	4109.70	- 0.80
2018	4142	- 0.90

المصدر: البنك الدولي على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2022/06/04 على الساعة 11:00

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت ايجابية خلال الفترة (2000-2018)، باستثناء سنوات 2009، 2017 و2018 والتي كان فيها معدل النمو سالبا، وذلك راجع لانخفاض عائدات المحروقات الناتجة عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ونلاحظ أن الانخفاض بالموازاة وتطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا أو انخفاضا، تطور معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع أو الانخفاض في معدلات نمو المحروقات.

الشكل رقم08 : تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة

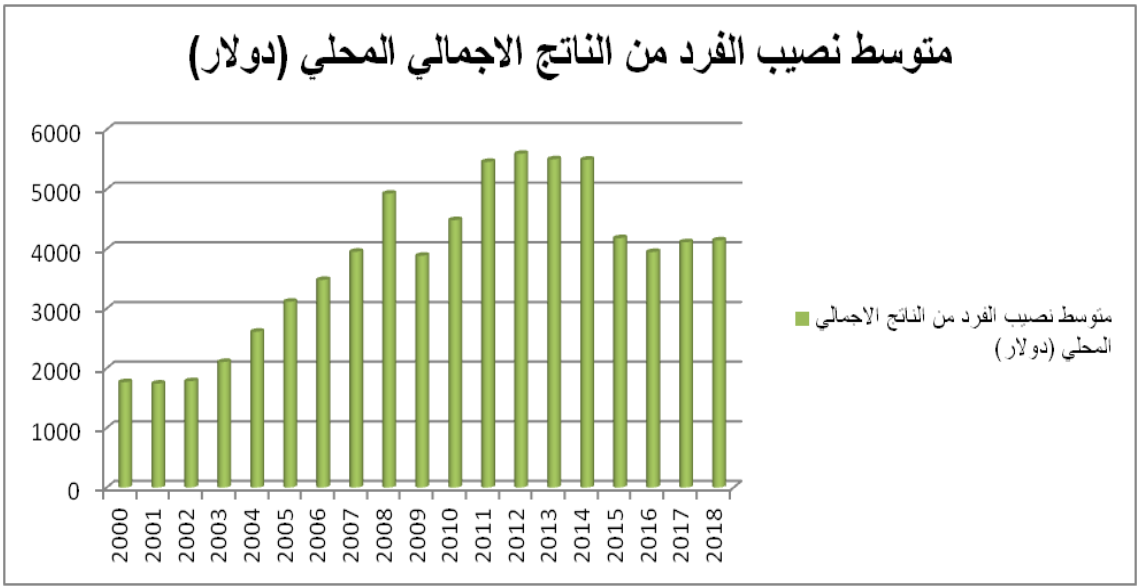

(2000-2018)

المصدر: من إعدادالطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

الشكل رقم 09: تطور معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

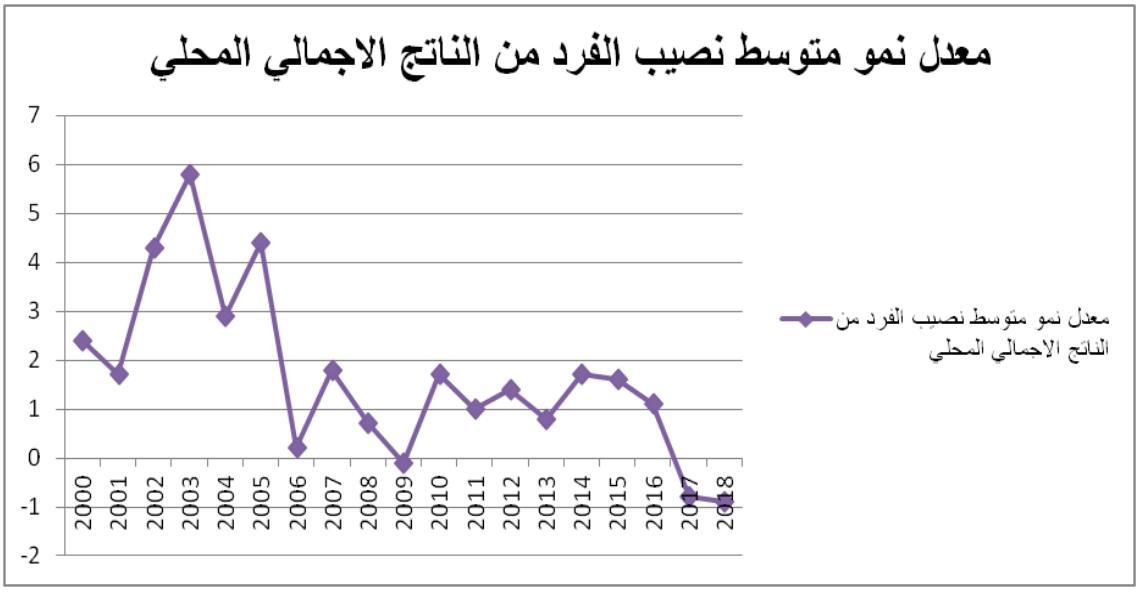

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

ثالثا : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2018)

يبين الجدول الموالي العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم 10.: العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الوحدة: مليار دولار	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	54.79	3.8	0.28	- 13.6	0.50	24
2001	54.74	3	1.11	173	2.00	27
2002	56.76	5.6	1.06	- 10.95	1.90	31
2003	67.87	7.2	0.64	- 40.46	0.90	30
2004	85.33	4.3	0.88	39.11	1.00	33
2005	103.20	5.9	1.16	22.56	1.10	32
2006	117.03	1.7	1.84	66	1.60	30
2007	134.98	3.4	1.69	- 7.67	1.20	34
2008	171	2.4	2.64	50.96	1.50	37
2009	137.21	1.6	2.75	4.63	2.00	47
2010	161.21	3.6	2.30	- 16.43	1.40	41
2011	200.02	2.9	2.57	12.13	1.30	38
2012	209.06	3.4	1.50	- 41.89	0.70	39

2013	209.75	2.8	1.69	12.31	0.80	43
2014	213.81	3.8	1.50	- 10.52	0.70	46
2015	165.98	3.8	- 0.54	- 138.76	- 0.30	51
2016	160.13	3 .3	1.64	379.96	1.00	51
2017	170.10	1.3	1.23	- 24.74	0.70	49
2018	174.91	1.1	1.47	22.24	0.80	47

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: الجدول رقم(01)، البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2022/06/04 على الساعة 12:00

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تحسنا ملحوظا بداية من 2006 حتى بلغت أعلى مستوياتها سنة 2009 (2.75 مليار دولار) في المقابل انخفض الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة مسجلا معدل نمو بلغ 1.6% متأثرا بانخفاض أسعار النفط، قبل أن يشهد ارتفاعا سنة 2010 بمعدل نمو بلغ 3.6%، في الوقت الذي شهدت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا.

وعرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا ومعدلات ايجابية بداية من سنة 2010 حتى وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2014 بقيمة 213.81 مليار دولار، في حين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا مسجلة معدلات نمو سلبية سنتي 2012 و2014، بعدها عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا سنتي2015 و2016 على التوالي مسجلا معدلات نمو سلبية بسبب انخفاض أسعار النفط، في المقابل عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا سنة 2016 بعد الانخفاض الشديد الذي عرفته سنة 2015.

وفيما يخص نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنها منخفضة جدا خلال الفترة (2000-2018)، بالرغم من تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة قدرت ب 2%، وهي السنة التي عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى قيمة لها.

أما بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال كنسبة الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد مستويات مرتفعة خلال الفترة (2000-2018) أين فاق 50% سنتي 2015 و2016، وهو ما يفسر بزيادة الاستثمارات

المحلية تحت تأثير زيادة النفقات العمومية في ظل البرامج الخماسية المعلنة لدعم النمو (2005-2009)، وتوطيد النمو (2010-2014).

الشكل رقم 09: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2018)

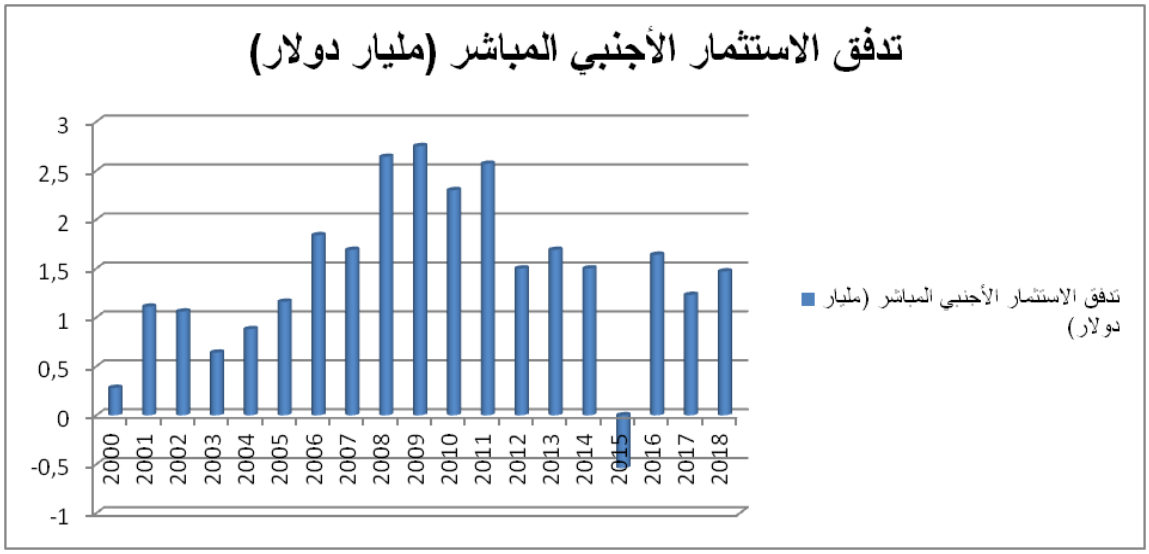

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

الشكل رقم 10: تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

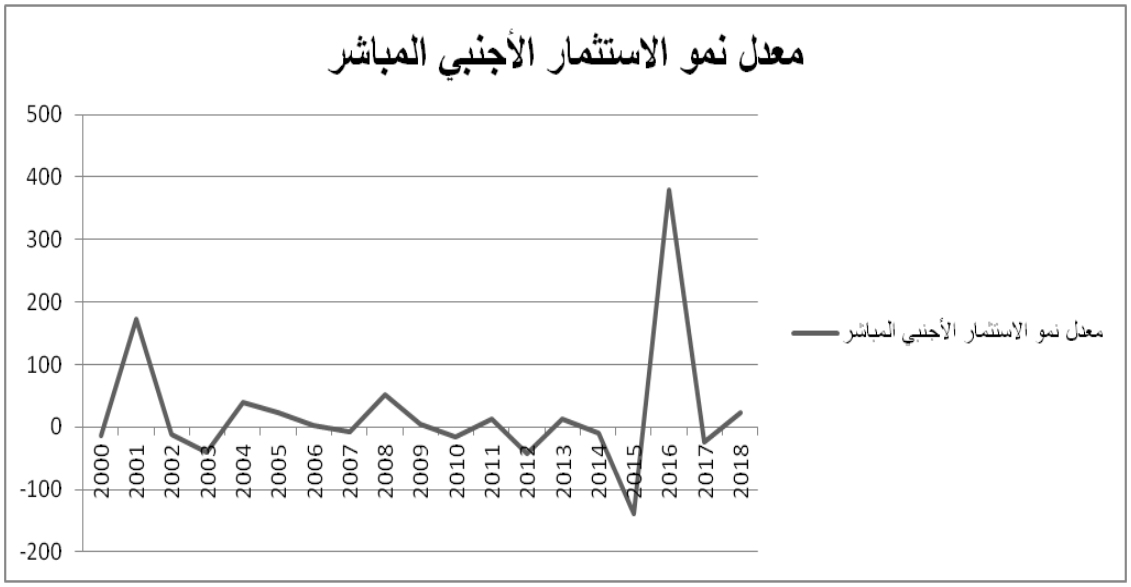

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق عن طريق برنامج Excel

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

إن أهمية حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبلد ما ضمن إجمالي استثماراته الداخلية، يعكسها مدى مساهمة هذا الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لهذا البلد، حيث أن ارتفاع نسبة المساهمة يعني ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد والعكس صحيح، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في مجمل الاستثمارات الداخلية.

الجدول رقم 11: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

البيان / السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (%)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	معدل الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	21	2.47	44.8
2001	23	8.86	41.5
2002	25	7.64	40.5
2003	24	3.88	44.7
2004	24	4.30	47.7
2005	22	5.00	54.8
2006	23	6.96	57.1
2007	26	4.91	56.7
2008	29	5.26	56.6
2009	38	5.24	46.3
2010	36	3.93	48.5
2011	32	4.07	48.2

2012	31	2.32	47.5
2013	34	2.35	46.2
2014	37	1.88	44.1
2015	42	- 0.83	37.4
2016	43	2.37	36.6
2017	41		38.5
2018	40		40.8

المصدر: البنك الدولي على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2022/06/04 على الساعة 13:00

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر كانت ضئيلة جدا خلال الفترة (2000-2018)، فبالرغم من ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 إلى أعلى قيمة له (2.75 مليار دولار) سجلت نسبته إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت (5.24%) فقط، ويعود ذلك إلى قيام الجزائر باستثمارات عمومية ضخمة منذ سنة 2005، وهذا ما انعكس على زيادة الاستثمار العمومي والذي يتجلى في زيادة نسبة إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن انخفاض قيمة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، يعود لارتفاع قيمة إجمالي تكوين رأس المال بالجزائر، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنمية المحلية ولم يكن له أثر مزاحم للاستثمار المحلي.

أما فيما يخص معدل الادخار الوطني فقد سجل ارتفاعا خلال الفترة (2005-2008)، نتيجة ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، مما يدل على ضعف حجم الاستثمار بسبب ضعف هيكل الإنتاج في الجزائر ، ليشهد بعد ذلك معدل الادخار الوطني الارتفاع والانخفاض مع مرور السنوات حيث سجل انخفاضا سنوات 2009 و2012 و2015، وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات، إلى أن نسبته تبقى مرتفعة متجاوزة عتبة35%، وهذا ما يدل على توفر الاقتصاد الجزائري على موارد مالية كافية لتمويل الاستثمار خلال الفترة(2000-2018).

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

ينتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من اجل إحلال الواردات. وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر ايجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوع.

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الميزان التجاري الجزائري

يوضح الجدول الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم 12: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2018)

البيان / السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات المحروقات (مليار دولار)	إجمالي الواردات (مليار دولار)	سعر برميل النفط (خام) (دولار)
2000	12.3	21.65	21.06	- 9.35	28.50
2001	9.61	19.09	18.53	- 9.48	24.85
2002	6.70	18.71	18.11	- 12.01	25.24
2003	11.14	24.47	23.99	- 13.32	29.03
2004	14.27	32.22	31.55	- 17.95	38.66
2005	26.47	46.33	46.33	- 19.82	54.64
2006	34.06	54.74	53.61	- 20.52	65.7
2007	34.24	60.59	59.61	- 26.41	74.8
2008	40.596	78.59	77.19	- 37.98	99.9
2009	7.784	45.18	44.42	- 37.38	62.2
2010	18.205	57.09	56.12	- 38.80	80.2
2011	25.961	72.89	71.66	- 46.80	112.9
2012	20.167	71.74	70.58	- 51.51	111

2013	9.880	64.87	63.82	- 54.87	109.5
2014	0.459	60.13	58.46	- 59.46	100.2
2015	- 18.083	34.57	33.08	- 52.26	53.1
2016	- 20.127	29.31	27.92	- 49.32	45
2017	- 14.412	34.57	33.20	- 48.81	54.1
2018	- 7.458	41.12	38.90	- 48.28	71.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر (2004-2008-2012-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2002) بحيث انتقل من فائض بقيمة 12.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 6.7 مليار دولار سنة 2002، ويعود ذلك إلى انخفاض حصيلة صادرات المحروقات الناتجة أساسا عن الانخفاض في أسعار النفط، بعدها بدأ التحسن في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008) بحيث انتقل من فائض بقيمة 34.06 مليار دولار سنة 2006 إلى 40.596 مليار دولار سنة 2008، بسبب ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات الناتجة عن الارتفاع في أسعار النفط، وفي سنة 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري بشكل كبير (فائض بقيمة 7.784 مليار دولار)، وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية إذ انخفض سعر برميل النفط من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009 والذي أدى إلى انخفاض حصيلة صادرات المحروقات، واستعاد رصيد الميزان التجاري وتيرة الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، وبداية من سنة 2012 عرف رصيد الميزان التجاري انخفاض مستمر متأثرا بالارتفاع القوي للواردات المرفق بتراجع الكميات المصدرة من المحروقات الناتجة عن التذبذب في أسعار النفط، وسجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 عجزا قيمته (18.083-) مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط والتي انخفضت إلى 53.1 دولار للبرميل والتي أثرت على إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات، واستمر هذا العجز سنة 2018 بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط وحصيلة صادرات المحروقات.

ومما سبق يمكن القول أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات إن وجد يكمن في صادرات المحروقات، إلا أن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود بالأساس إلى تضاعف سعرها إذ انتقل من 28.50 دولار سنة 2000 إلى 112.9 دولار سنة 2011، وبهذا يمكن القول أن جزء كبيرا من زيادة صادرات المحروقات يفسر بارتفاع الأسعار وليس بوجود استثمارات أجنبية

مباشرة، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت ارتفاعا مستمرا ومنحنى تصاعدي ما يوضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات.

ثانيا : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات

يبين الجدول التالي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم 13: تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

البيان / السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	تطور صافي التحويلات	تطور رصيد حساب رأس المال
2000	0.28	- 1.16	0.79	- 1.36
2001	1.11	- 1.02	0.67	- 0.87
2002	1.06	- 1.60	1.07	- 0.71
2003	0.64	- 2.28	1.75	- 1.37
2004	0.88	- 3.30	2.46	- 1.87
2005	1.16	- 5.48	2.06	- 4.24
2006	1.84	- 6.18	1.61	- 11.22
2007	1.69	- 5.41	2.22	- 0.99
2008	2.64	- 6.28	2.78	2.54
2009	2.75	- 5.89	2.63	3.46
2010	2.30	- 4.86	2.65	3.18
2011	2.57	- 6.25	2.65	0.38
2012	1.50	- 7.51	3.17	- 0.25
2013	1.69	- 8.00	2.79	- 1.10
2014	1.50	- 8.00	3.22	3.40

2015	- 0.54	- 6.52	2.77	- 0.24
2016	1.64	- 3.97	2.82	0.18
2017	1.23	- 4.82	2.95	0.32
2018	1.47	- 5.70	3.36	0.88

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03)، تقارير بنك الجزائر (2004-2008-2012-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج خلال الفترة (2000-2018)، والتي بلغت قيمتها (94.23 مليار دولار) تفوق بكثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (27.41 مليار دولار)، أي أن دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة يقابله خروج كبير للعملات الصعبة في شكل تحويلات، ما يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات بسبب هذا النوع من الاستثمار، مما يعني أن الأثر الصافي لهذه الاستثمارات كان سالبا طوال هذه الفترة.

وفيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي التحويلات فمن خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا خلال الفترة (2000-2018)، أين فاق الثلاثة ملايير دولار سنتي 2012 و2014، ويرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة، على حساب العمال الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال فنلاحظ العلاقة الايجابية بين رصيد حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحدث أثرا ايجابيا على حساب رأس المال، مساهما في التخفيض من عجزه، حيث سجل رصيد حساب رأس المال سنة 2009 أعلى فائض له (3.46 مليار دولار) أين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أعلى قيمة لها (2.75 مليار دولار)، وسجل حساب رأس المال عجزا سنتي 2012 و 2013 على التوالي أين تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر، قبل أن يسجل عجزا آخر سنة 2015 (0.24- مليار دولار) أين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رصيد سالبا والناتج عن انهيار أسعار النفط.

المبحث الثالث: تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: "مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتدخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة".[1]

وتوجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي يعتمد عليها في تقييم مناخ الاستثمار في بلد ما، ولأجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، اعتمدنا أهم المؤشرات المعتمدة كما يلي:

أولا: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، ويحلل مؤشر سهولة أداء الأعمال عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي: تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تسجيل وتنفيذ العقود، وأخيرا تصفية النشاط التجاري، وتستخدم هذه المؤشرات الفرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح، كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات.[2]

الجدول رقم 14: ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال (2005-2018)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الترتيب	128	128	116	125	132	136	136

[1] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	148	152	153	154	163	156	166

المصدر: بيانات سهولة ممارسة الأعمال ، على الموقع الالكتروني http://Arabic.doingbusiness.org تاريخ الاطلاع: 2022/06/02 على الساعة 15:00

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الجزائر تقع في المراتب المتأخرة عالميا ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2018)، حيث شهدت أحسن ترتيب سنة 2007 باحتلالها المرتبة 116 عالميا، بعدها عرفت تراجعا كبيرا ومستمرا في ترتيبها حيث انتقلت إلى المرتبة 172 سنة 2018 مما يعني تسجيلها تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا ما يوضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب في بداية المشروع حتى نهايته.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ 1979، حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[1].

من خلال تجميع تقرير التنافسية العالمي للفترة 2010-2018 تم الحصول على ترتيب تنافسية الجزائر للفترة المستهدفة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: ترتيبالجزائرحسبتقريرالتنافسيةالعالميخلالالفترة (2010-2018)

السنة	2010 – 2011	2011 – 2012	2012 – 2013	2013 – 2014	2014 – 2015	2015 – 2016	2016 – 2017	2017 – 2018	2018 – 2019
مجموع الدول	136	142	144	148	144	140	138	137	140

[1] خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المرتبة									
ترتيبالجزائر	86	87	110	100	79	87	87	86	92
درجة المؤشر العام	4.0	4.0	3.7	3.8	4.1	4.1	4.0	4.0	3.8

المصدر: منإعدادالطالبينبالاعتمادعلىتقاريرالتنافسيةالعالميةخلالالفترة (2010-2018)

استنادا إلى الجدول أعلاه، الذي يظهر ترتيب مؤشر التنافسية للجزائر خلال الفترة (2010-2018) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- حققت الجزائر خلال الفترة 2010-2018 أحسن ترتيب لها سنة 2014 بمرتبة 79 وبدرجة على المؤشر العام قدرت ب4.1 وهي أعلى درجة للجزائر خلال كل الفترة. ويعود هذا التقدم المنجز في هذه السنة بالأساس إلى مؤشرات محور المتطلبات الأساسية وعلى رأسها وأهمها مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي الذي حقق المرتبة 11 وهي أعلى مرتبة خلال الفترة كلها.
- خلال الفترة 2010-2018 كانت أسوء مراتب للجزائر في مؤشر التنافسية خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي بترتيب 110 و100 بدرجات على المؤشر العام 3.7 و3.8 هي الأدنى خلال كل الفترة المدروسة. ويعود سبب هذا التدهور في الترتيب العام للمؤشر إلى تدهور معظم مؤشرات المحاور الثلاثة للتنافسية ضمن التقرير باستثناء مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي (المحور الأول) ومؤشر اتساع الأسواق ضمن المحور الثاني.
- خلال السنوات 2010، 2011، 2015، 2016 حافظت الجزائر على ترتيب مستقر نوعا ما لمؤشر التنافسية تراوح بين 86 و87 بدرجات هي أيضا مستقرة بلغت 4 نقطة على المؤشر العام.
- تراجعت كذلك مرتبة مؤشر التنافسية للجزائر ضمن تقرير 2018 بالمقارنة بالسنة 2017 حيث بلغت المرتبة 92 بدرجة على المؤشر العام قدر ب 3.9 نقطة. وكان أهم سبب لهذا التراجع هو مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي التي بلغت أسوء مرتبة لها قدرت ب111 هذا بالإضافة إلى تدهور مؤشر المؤسسات الذي بلغ مرتبة 120 بعد أن كان 88 في سنة 2017.

الجدول رقم (16): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية(2017-2018)

تمكين البيئة (المتطلبات الأساسية)		
المؤشر	2017	2018
	86	92
1. المؤسسات	88	120
2. البنية التحتية	93	88
3. التكنولوجيا	98	83
4. بيئة الاقتصاد الكلي	71	111
رأس المال البشري		
5. الصحة	71	66
6. المهارات	92	88
الأسواق		
7. أسواق السلع	129	128
8. سوق العمل	133	134
9. النظام المالي	125	122
10. حجم السوق	36	38
الأعمال والابتكار		
11. ديناميكية الأعمال	122	113
12. قدرة الابتكار	104	106

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي 2017، ص 44، وأيضا تقرير2018، ص 57

كشف تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 عن تراجع كبير في ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية حيث بلغت المرتبة 92 بمقارنة مع السنة السابقة 2017 التي كانت في المرتبة 86. كذلك يمكن تسجيل

هذا التراجع إذا ما قارنا مرتبة 2018 بالمستوى العام خلال الفترة المدروسة والذي غلب عليه ترتيب 86 و87. إن سبب هذا التراجع في ترتيب مؤشر التنافسية بالنظر إلى المؤشرات الفرعية نجده بصورة كبيرة في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي تدهور بشكل كبير بلغ من خلال المرتبة 111 بعد أن كان في المرتبة 71 سنة 2017.

كما سجلت أيضا سنة 2018 تدهور كبير في مؤشر المؤسسات الذي تراجع ب 32 مرتبة بالمقارنة مع سنة 2017. لكن المؤشرات الفرعية الأخرى سجلت تحسينات طفيفة بالمقارنة مع سنة 2017 ومنها البنية التحتية والتكنولوجيا، الصحة، المهارات، وديناميكية الأعمال.

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ عام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية[1].

ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي[2]:

- (80-100): حرية اقتصادية كاملة.
- (70-79.9): حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (60-69.9): حرية اقتصادية معتدلة.
- (50-59.9): ضعف الحرية الاقتصادية.
- (0-49.9): انعدام الحرية الاقتصادية.

ولأجلمعرفةمكانة الجزائروفقمؤشرالحريةالاقتصاديةلابدمنالكشفعنالتصنيفالعالميالذيتحتلهالجزائر حسبالتقاريرالصادرةعن هذاالمؤشر ،والجدولالمواليبوضحترتيبالجزائرمنذسنة2000 إلى غاية سنة 2018:

[1] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 241.

الجدول رقم(17): تصنيف وترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2000-2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التنقيط	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	55.7	56.6
الرتبة	96	93	68	92	84	118	102	102	102	107
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
التنقيط	59.9	52.9	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	/
الرتبة	105	172	140	145	146	157	154	172	172	/

المصدر:أطلس بيانات العالم،على الموقع الالكتروني: http://ar.knoema.com

تاريخ الاطلاع: 2022/06/02 على الساعة 17:00

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر وحسب الدليل المعتمد في تصنيف الدول من ناحية درجة الحرية صنفت دائما وخلال الفترة (2000-2001) ضمن دائرة الحرية الضعيفة مع احتلالها لمراتب متأخرة، وفي سنة 2002تحسنت لتحتل المرتبة 68 وتصنف ضمن دائرة الحرية المعتدلة، لتعود خلال الفترة (2003-2013) ولمدة عشرة سنوات كاملة وتصنف ضمن دائرة الحرية الضعيفة فخلال هذه الفترة لمتقم الجزائر بأي إصلاحات من شأنها تحسين درجة حريتها الاقتصادية سواء من جانب حقوق الملكية أو العبء الضريبي أو التحرر النقدي أو الفعالية القضائية إلى غيرها من المؤشرات، لتسوء الأوضاع بعدها مع انخفاض أسعار النفط سنة 2015 وتحتل الجزائر المراتب 157، 154، 172، 172 للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018 على الترتيب وتصنفبذلكضمن مجموعةالدولذاتالحريةالاقتصادية المعدومة.

المطلب الثاني: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت السلطات الجزائرية بجهود كثيفة هادفة بذلك إلى تحسين بيئة ومناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة ما تعلق بمنح التسهيلات والمحفزات وتوفير الضمانات. إلا أن ذلك لم يمنع وجود بعض المعوقات والصعوبات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- العائق السياسي:

من أهم العوائق التي تقف أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك المتعلقة بالموقف السياسي الرافض أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمار، وهو الأمر الذي عرفته الجزائر قبل التسعينات، حيث أبدت الدولة الجزائرية عدم رغبتها في استقطاب والاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جملة من السياسات التي طبقتها آنذاك منها التأميم، بسط واحتكار الدولة لكل النشاطات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات. لكن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 جعلت الموقف الجزائري يتحول تدريجيا خاصة بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام الليبرالي، الذي تبعه تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي من خلال سن قوانين ترحب وتقدم تسهيلات للمستثمرين الأجانب.

كما يلعب كذلك الاستقرار السياسي والأمني دورا هاما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]، فخلال الفترة 1989-1996 التي عرفت فيها الجزائر اضطرابا سياسيا وأمنيا سجلت تدفقات ضعيفة جدا ومنعدمة في بعض السنوات، لكن بعد انتخاب رئيس الجمهورية "اليمين زروال" وإعادة استكمال مؤسسات الدولة والتحسن المحسوس في الوضع الأمني ساهمت في عودة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

2-المعوقات القانونية:

يعتبر المحور القانوني أحد أهم العوامل المستقطبة أو الطاردة للاستثمار[2]، فقانون الاستثمار في الجزائر يتعرض لتعديلات وتغييرات مستمرة بمراسيم تشريعية ونصوص قوانين المالية التكميلية السنوية خاصة التعديلات المتعلقة بسياسات الإعفاء من الضرائب، مم يدل على كثرة القوانين وعدم وضوحها الأمر الذي يثير التخوف لدى المستثمرين الأجانب. ومن أبرز المعوقات القانونية نجد القاعدة 51% و49% والتي يرجع ظهورها إلى القانون 82-13 المتعلق بإنشاء وسير الاقتصاد المختلط ثم ألغيت في اطار القوانين اللاحقة ولكن تم استحداثها في اطار المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وتخوف الجزائر من تداعياتها وكان الهدف منها تنظيم السوق المحلي

[1] عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النقود المالية،2007-2008، ص 170-173.

[2] شناق، مرجع سبق ذكره، ص 114.

والتحكم في الاستثمارات، إذ فرضت الحكومة على الشركات الأجنبية إشراك مستثمرين وطنيين بنسبة لا تقل عن 51% مما أثار تحفظات لدى المستثمرين الأجانب[1].

2- المعوقات الإدارية:

البيروقراطية والروتين والإجراءات والمعاملات الكثيرة والطويلة والمعقدة وتعدد الفاعلين والوسطاء الذين يضاعفون مدة وتكاليف الإجراءات هي السمة الغالبة على الإدارة الجزائرية فكل النشاطات الاقتصادية في الجزائر ترتبط بالحصول على التراخيص المسبقة[2].

فالحصول على الموافقة والرخصة للاستثمار يتطلب 17 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لتجسيد الاستثمار، فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد لسنوات. بالإضافة إلى غياب الاتصال الفعلي والتنسيق بين مختلف الإدارات المشرفة على الاستثمار، لدى فالمستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من المراكز الإدارية. كما تفتقر هذه الإدارات لقاعدة بيانات والإحصائيات حول كافة المجالات الاقتصادية التي يطلبها المستثمرون لتقييم فرص الاستثمار وكذلك غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.[3]

كما نجد أيضا مشكل العقار الصناعي الذي يعتبر من المعوقات الأساسية أمام إنشاء وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن الحصول على العقار الصناعي في الجزائر عملية صعبة نظرا لندرة الأراضي وعدم توفرها [4] . أسندت مهمة منح الأراضي إلى الشباك الوحيد على مستوى الولاية الذي عادة ما يجد صعوبة في إيجاد الأراضي نظرا لعدم توفره على نظام مسح الأراضي على مستوى الولاية والتي غالبا ما تبقى طبيعتها وملكيتها مجهولة، إذ وفي حالة منحها للمستثمرين بدون سندات إثبات، سيؤدي ذلك إلى ظهور نزاعات في حالة ظهور المالكين الحقيقيين، إضافة إلى أن البنك يشترط الاطلاع على سند الملكية قبل منحه لأي قرض[5].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 09-01، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, examen de politique de l'investissement ALGERIE, nations unies : Genéve et New York, 2004.

[5] شناق، مرجع سبق ذكره، ص 147.

4-المعوقات المالية والبنكية :

يبقى النظام البنكي الجزائري من أبرز المعوقات التي يصادفها المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب، حيث مازال يعتريه القصور وهذا لانتشار البيروقراطية والمحاباة في إنجاز المعاملات ونذره التأهيل العلمي ونقص الخبرة والمهارات المهنية والتقنية. بالإضافة إلى اعتمادها على الطرق التقليدية والرديئة في تقديم الخدمات حيث أن الحصول على القرض البنكي يمتد لوقت طويل مما يعيق الاستثمارات ويكلف مدة زمنية طويلة لبدأ النشاط[1].

رغم صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريا 1990 الذي يحرر تماما البنوك من القيود الإدارية التي ورثتها عن التسيير المركزي، ويركز السلطة النقدية في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة[2]، فحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن القطاع البنكي في الجزائر يبقى معيقا لمرور أي عملية استثمارية سواء خاصة محلية أو أجنبية، ويرجع السبب إلى النظام البنكي الموروث عن سياسة التخطيط والنظام المركزي الذي لا تزال الدولة تتحكم فيه. كما يجد المستثمرين الأجانب صعوبة في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية نظرا للإجراءات الكثيرة المعقدة.[3]

5- مشكل الفساد:

الفساد بأنواعه من فساد إداري والرشوة والمحسوبية وأيضا الفساد في تطبيق القوانين هي من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمارات وتعيق كل الجهود التنموية، فالفساد في الجزائر يمتد إلى كل المجالات وينتشر عادة بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة[4]. إذ حسب تقرير الني باد NEPAD حول التقييم الذاتي للجزائر فإن الفساد في الجزائر يؤثر على الحكم في كل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي المؤسسات سواء الصغيرة أو الضخمة منها، و "القهوة" هي ممارسة موجودة بكثرة في الجزائر، وينظر إليه على أنه تحدي رئيسي للرأي العام وللسلطات الجزائرية، وحسب منظمات الشفافية العالمية فإن 500 مليون دولار من رأس المال الجزائري يتم تحويله سنويا بطريقة غير قانونية إلى البنوك الأجنبية، وفي إطار تقريرها لسنة 2006 فإنها تؤكد على أن الفساد يبقى العقبة الرئيسية التي تقف إمام

[1] العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-10، مرجع سبق ذكره، ص 525.

[3] Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, op, cit, p65.

[4] منصوري الزين،"واقعوأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،02،ص 142.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وللفساد تأثير سلبي على بيئة الإعمال وهو لا يترجم سوى قلة وعدم احترام القوانين التي تنظم الدولة وفشل الدولة.

وحسب نفس المصدر فانه بين سنتي 2004 و 2005 تجاوزت الجرائم المالية 1600 حالة و 1800 حالة تخص جرائم تبييض الأموال وأبرز مثال في هذا الصدد ما تعلق بفضيحة مجموعة الخليفة إذ جعلت مثال لسوء الإدارة وانتشار الفساد، والوثائق الصادرة عن المحكمة الفرنسية تصرح أن الفريق قد نقل بطريقة غير قانونية 689 مليون أور إلى الخارج، كما أن خلال الفترة 2005 و 2006 العدالة عالجت 8300 قضية فساد تشمل محسوبية في العقود، رشوة، فساد، اختلاس المال العام [1].

6- عدم كفاية سياسة الترويج للفرص الاستثمارية:

يعاني نظام الإعلام والمعلومات والترويج للسوق الجزائرية من قصور حقيقي، لا صيما وأن المختصين يرون أن جهود ترويج الفرص الاستثمارية تبقى محتشمة مما يعني أن المناخ الاستثماري في الجزائر غير مستغل، ويعود ضعف الترويج في الجزائر إلى:

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهورية للترويج لما هو متاح من الفرص الاستثمارية.
- عجز هذه الهيئات على مرافقة المستثمرين.
- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج في صناعة صورة إيجابية عن فرص الاستثمار في البلاد.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لما تمثله المعلومات الاقتصادية من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين، لأن امتلاكها يسهل عملية رسم الإستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات وفقا للأسس والمعايير العلمية والموضوعية.

7- عدم كفاءة البنية التحتية

بالرغم من الجهود التي أولتها الجزائر لتطوير البنية التحتية خاصة برامج الاستثمارات العمومية فإن نسبة كبيرة من الطرق الرئيسية لا تستجيب لمتطلبات المستثمرين بل وتكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نتيجة ترميمها المتكرر، كما أن شبكات السكة الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم آلياتها، فقد صدر عن البنك الدولي في عام 2007 مؤشر يشتمل على عدة عوامل منها كفاءة وفعالية الإجراءات الجمركية، وكفاءة شركات النقل بالسكك الحديدية، ونوعية البنية الأساسية

[1] Boudjema Rachid, op, cit, p 148.

لتكنولوجيا المعلومات ...الخ، وقد جاءت الجزائر في مراتب متأخرة في هذا المؤشر وهو ما يدل على أن المستثمر الأجنبي يواجه تحديا مزدوجا، الأول يتمثل في ضعف كفاءة الإجراءات المتعلقة بالصادرات مما يشكل قيدا كبيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير، أما الثاني فيتمثل في ضعف كفاءة الإجراءات المتعلقة بالواردات فالمستثمر الأجنبي يحتاج إلى عناصر الإنتاج من الخارج قد يلجأ إلى استيرادها، وبالتالي يصطدم بمختلف القيود والإجراءات المعقدة السابقة الذكر، مما يؤدي به إلى تضييع الوقت وتحمل تكاليف إضافية[1].

8- تنامي الاقتصاد غير الرسمي

يشكل الاقتصاد غير الرسمي عائقا حقيقا لمناخ الاستثمار فاستفحاله يعكس حالة التفكك في الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى فقدان الدولة لحصيلة ضريبية كبيرة كان من الممكن الحصول عليها، كما يحدث أيضا عدم عدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين أوساط المجتمع الواحد، فالعاملين في الاقتصاد الرسمي يتحملون الضريبة وقد تتزايد درجة التحمل في حالة عجز موازنة الدولة، في حين أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لا يتحملون أي جزء من الضريبة، ولعل أكثر الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي هو تأثر السياسات النقدية والمالية به، إذ وفي ظل نموه تتجمع بيانات خاطئة حول المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية لان صانعها اعتمد على بيانات غير دقيقة لا تعكس الواقع[2].

[1] طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 318.

[2] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 250.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، فبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثماري من طرف الحكومة الجزائرية، وما تضمنها من تقديم ضمانات وحوافز تشجيعية للمستثمرين الأجانب، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يتسم بالضعف، وذلك نظرا لجملة من العقبات والعراقيل التي تعيق عملية انسياب رؤوس الأموال، كمشكلة التمويل، تعمق البيروقراطية والرشوة، تفشي أنشطة السوق غير الرسمي، عدم استقرار الإطار التشريعي، مشكلة العقار الصناعي، وعدم كفاءة العملية الترويجية للفرص الاستثمارية المتاحة، كما سجلت الجزائر ضعفا وتراجعا في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية في تقييم مناخ الاستثمار كمؤشر سهولة أداء الأعمال والتنافسية العالمية، وأدى كل ما سبق إلى ضعف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات.

الخاتمة

لكل بداية نهاية ولكل عمل خاتمة، وبعد هذه المرحلة البحثية بين ثنايا هذا الموضوع الملهم والشيق في الآن نفسه، تمكنا من وضع أيدينا على بعض النتائج التي أثمرها هذا البحث لكل بداية نهاية ولكل عمل خاتمة، وبعد هذه المرحلة البحثية بين ثنايا هذا الموضوع الملهم والشيق في الآن نفسه، تمكنا من وضع أيدينا على بعض النتائج التي أثمرها هذا البحث:

I. نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، يمكن انجازها في النقاط التالية:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل البديلة لتمويل الاقتصاد خصوصا في البلدان النامية، وهو يختلف عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، كونه يعتبر مقيدا ولا يمكنه الهروب بسهولة من أول بادرة للأزمات؛
- ✓ تزايد اهتمام الجزائر باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت باستحداث أطر تشريعية ونصوص تنظيمية، كما أمضت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتوفير الضمانات له، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، حيث لا يزال مناخ الاستثمار يشكل عقبة حقيقية أمام المستثمرين الأجانب؛
- ✓ أثر تطبيق القاعدة (49/51) سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث شكلت القاعدة عائق كبير للعديد من المستثمرين الأجانب؛
- ✓ توجه جل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة في الجزائر، وبالتالي ليس هناك تكامل بين القطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات؛
- ✓ وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات في الجزائر، إذ أن الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج تفوق بأضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري بسبب هذا النوع من الاستثمار؛
- ✓ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وهامشي، إذ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعدى (2%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت لم تتعدى (7%) طول فترة الدراسة، إضافة لوجود علاقة سلبية بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في أغلب سنوات الدراسة.

II. اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدارسة والتحليل تمكنا من البرهنة على صحة أو بطلان الفرضيات على النحو التالي:

- ✓ **الفرضية الأولى: "للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي".**

من خلال الدراسة النظرية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة، من خلال قدرته على تعويض نقص المدخرات المحلية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فضلا عن المزايا المصاحبة له كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والخبرات المتقدمة، والعمالة الماهرة، وهذا ما أوضحته مختلف الأدبيات الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، **وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.**

- ✓ **الفرضية الثانية: "مناخ الاستثمار في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر".**

من خلال الدراسة تبين أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال منفرا للمستثمرين، ويعاني العديد من العقبات والعراقيل، حيث تدل المؤشرات الدولية والإقليمية على ذلك فالجزائر تصنف ضمن المراكز المتأخرة دوليا، **وهو ما ينفي صحة الفرضية.**

- ✓ **الفرضية الثالثة: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ذا مساهمة محدودة في دعم النمو الاقتصادي نظرا لضعف حجم تدفقاته الواردة".**

تبين من خلال الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر حققت مستويات ضعيفة وتركزت معظمها في قطاع الصناعة، ما يؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثرها محدود على النمو الاقتصادي في الجزائر ، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية.**

III. التوصياتالاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية؛
- ✓ إعادة النظر في منظومة الحوافز والضمانات والإعفاءات المقدمة للمستثمرين الأجانب وتسهيل الحصول عليها بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ تنمية وتطوير العنصر البشري والارتقاء بمستوى مهاراته وذلك من خلال توعيته وتأهيله وتدريبه حتى يكون قادر على استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة؛

- ✓ تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنة وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار؛
- ✓ العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة؛
- ✓ توفير قاعدة بيانات شاملة على مواقع الانترنت، توضح كافة المعلومات التي تهم المستثمر المحلي والأجنبي وتساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ إعادة النظر في قاعدة (51/49) كونها تشكل في حد ذاتها أكبر عائق للعديد من المستثمرين الأجانب؛
- ✓ محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كماليزيا وهونغ كونغ.

IV. آفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- ✓ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر؛
- ✓ مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الجزائر؛
- ✓ أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة للاقتصاد الوطني؛
- ✓ أثر انعكاسات قاعدة (51/49) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر.

قائمة

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1- إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة 1991.

2- أحمد زكريا سيان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

3- الاسكوا، تطور المناطق الحرة في الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995.

4- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005،2004.

5- جون د،سولفيان وجين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن،2004.

6- جون هدسن ومارك هدندر" العلاقات الاقتصادية الدولية " دار المريخ ، الرياض، 1987.

7- جيل برتان ، ترجمة علي زيغوز ، وعليم مقلد" الاستثمار الدولي" منشورات عويدات بيروت لبنان، 1970

8- جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات ، بيروت، 1982،ص 1.

9- دريد محمود السامر "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية «مراز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2006

10- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية، مصر ، 2007.

11- صفوت أحمد عبد الحفيظ ،" دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاصة " دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005

12- طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

13- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شباب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

14- عاطف حسن النقلي ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة النصر ، الأردن،1988.

15- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية،الإطار العام ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن،2003.

16- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990 الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ، 2005.

17- عبد السلام ، أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003.
18- عبد السلام أبو قحف، إدارة الإعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1995.
19- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2001.
20- عبد السلام أبو قحف،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2001.
21- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2000.
22- عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
23- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر،2009.
24- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 200.
25- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت، 1986.
26- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية، 1999.
27- منصوري الزين،"واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،02.
28- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة 32، العدد 4، 2014.
29- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.
30- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
31- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، الطبعة02، دار النهضة العربية، الطبعة02، بيروت، 1985.

II. المذكرات والأطروحات:

1- الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007.

2- بجاوية سهام ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

3- بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2010-2011

4- جمعي عماري ، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2011/2010.

5- حناش الياس ،أثر تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة تبسة ،2011.

6- خيالي خيرة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2016.

7- خير قدور، الاستثمار الاجنبي المباشر بين الإصلاح والواقع،رسالةماجيسر ، جامعة الجزائر، 2003.

8- زياد محمد عرفات ابو ليلى، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003.

9- سالكي سعاد ،دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة بعض دول المغرب العربي ، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

10- سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتو ري قسنطينة2007،20.

11- سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم

12- سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة،2006-2007.
13- عبد الحميد يرحومة ،متترة برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة2000-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد العاشر،2013.
14- عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2008/2007.
15- عبد الكريم كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2011.
16- فارس فضيل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2005.
17- محمد عبد العزيز عجمية،إيمانغظية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية،2000.
18- ميرونف ، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986.

III. الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1- سعد محمود الكواز، الاستثمار الاجنبي لمباشر وأثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -فندق الأوراسي، الجزائر،14-15 نوفمبر 2005.
2- عبد الرحمان صبري، الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار، ورقة عمل مقدمة في ندوة لتطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، الأردن سبتمبر 1997.
3- عليوش فربوع كمال ، "قانون الاستثمارات في الجزائر «،ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1999
4- غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات ألازمة الاقتصادية على منظمات الأعمال" التحديات- الفرص-الآفاق"- 2009/11/11/10، الأردن.

5- محمود الجمال ومحمد العريان ، ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية المنعقدة في 24 و25 مارس الجزائر، 2000،
6- النجار فريد"النموذج العام للاستثمار الدولي" في مجموعة إعمال ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، جامعة الدول العربية، مصر 1995.
7- هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني: حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اربد الأهلية، عمان، 2001.
8- يعقوب علي جانفي ، علم الدين عبد الله باقفا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر،2006.

IV. **المجلات:**

1- احمد زكريا صيام، آليات جدب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ضل العولمة- الأردن كنموذج ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، العدد الثالث 92.
2- أشوكا مودي وشوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات وشركائها عبر الحدود في شرق أسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد1 ، مارس 2001.
3- أنيس لخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول، الخليج العربية، العدد69، مارس 2010.
4- أنيس لخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول، الخليج العربية، العدد69، مارس 2010.
5- إياد طاهر محمد، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013.
6- براكشطونجاني عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 38، العدد 02، 2001.
7- روبرت ر، ميلر محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج، مجلة التمويل والتنمية،المجلد30 العدد1، واشنطن، مارس 1993.
8- صيب رجم ، ظاهرة الفقر وأثارها على التنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، العدد04،جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2005.

9- طالبي محمد ،اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
10- عبد الحقطير، د.عقبةريمي، أ.خالدمدخل، الاستثمارالأجنبيالمباشرفيالجزائر :دراسةتحليليةلحجمه،توزيعهالقطاعيوالجغرافي (1995-2018)، المجلة الجزائريةللاقتصادالسياسي، المجلد(02)، العدد(01)، تاريخ النشر: (01-2020).
11- على عبد الله ، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي ، مجلة الباحث، عدد02، الجزائر ،2003.
12- محمد عبد الشافي عيسى ، العولمة والتكنولوجيات، دراسة حالة الصناعات التحويلية ،مجلة الأع=هرام الاقتصادي،العدد170،مصر.
13- محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية،2009.
14- ميلان براهميات، بوري دادوش، أوجه التعاون في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33 ،العدد3 ، سبتمبر1996 .
15- وصاف السعبدي ، محمد قويدري ، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر-بين الحوافز والعوائق-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن 2008.

V. التقارير:

1- بنك الجزائر،التقرير السنوي 2004، التطورالاقتصادي والنقدي للجزائر، 2005.
2- بنكالجزائر،التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.
3- بنكالجزائر،التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.
4- بنكالجزائر،التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017.

VI. مراجع أخرى:

1- بنك الجزائر ، تدخل محافظ بنك الجزائر إمام المجلس الشعبي الوطني حول " التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013.

2- حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية- اجتماعيا، ثقافيا،اقتصاديا، سياسيا، إداريا،بشريا،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2009.
3- شوقي جباري وحمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة الإستراتيجية العناقيد الصناعية، تجربة ايطاليا الثالثة ووادي السلك و نموذجين، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، تصدر عن مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة الجزائر 03.
4- محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011.
5- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر،24- 28 يناير 2004.
6- موسى بودهان ، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006.

VII. مواقع الأنترنت:

1- أطلس بيانات العالم،على الموقع الالكترونيhttp://ar.knoema.com:.
2- البنك الدولي،على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org.
3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، على الموقع الالكتروني: http://dhaman.net/ar.
4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz.
5- بيانات سهولة ممارسة الأعمال، على الموقع الالكتروني: http://Arabic.doingbusiness.org.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Amine V ,sarkan ,povertyalleviation to wardssustainabledevelopment,revueeconomie et management, université de tlemcen N 02,mars 2003.
2- B,HUGONNIER,investmentsdirects,coopération internationale et firmes multinationales,economica,paris,1984.
3- benard et J-colli , «'' Vocabulaire économique'' ,édition de seuil, paris 1976.
4- Bernard guillochon et annieKamechi ;economic

5- charlesoman et autres, les nouvelles forme dinvestissement dans les pays en voie de développement,OSDE,1989.
6- Barrel RaY . Pain N .* Foreign direct Investment Technological change and Economic Growth with Europe.the economic jornah vole 107n°455.vs;black well publisher .1997
7- conférence des nations unies sur le commerce et le développement.op.cit.p65.
8- Denis tersan ,jean lue bricout,linvestissementinternational,éditionarmand colin, masson, paris, 1996.
9- ESCWA , the role of foregn Direct investment in economic development in Escwa member countries,U,N, New York,2000.
10- ESCWA,comparatives study of national strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWAregion,U,N,New York,2001.
11- Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie , Rapport CNUCED, Décembre 2003.
12- Gregory Manikiw ;principlesof Economics ;4th ed ;chaina ;2007
13- H .Peter et P ; themas ;internationale ;10 e,e Edition ; Economica ; paris ;1996 .
14- Internationale ;EditionDunod ;paris .
15- JR,Markusen, foreign direct investment as a catalys for industrial Devlopment ,eroupean economic review,London,vol 43,1999,
16- Kojima kiyoshi ;direct foreign invest,ent ;guildfed ;London:billing and sons;ltd;1982;p52
17- Nouveau dictionnaire économique et social, paris,1981 ,p50.
18- pierre dallence ,luclecru, croissance et mutations de leconomie mondiale depuis 1945, Edition de seuil, 1999.
19- sharankahn,globalmergers and acquisition, the year of mega feal, global finance,September,1998 .
20- UNCTAD , Investment regimes in the arabe word ISSUES and policies, united nation, New York & genéve,2000.
21- UNCTAD ; word; Investment report 2004: transnational corporations and the Internationalization of R Et D;U;N; new York;2005.
22- UNCTAD ; word; Investment report 2004:this shift towards services,Genévaandnew York,2004.
23- UNCTAD, word investment report 1996,investment,trade and international policy arrangements,Geneva and new York,1996,
24- Boudjema Rachid, op, cit,.

25- Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, examen de politique de l'investissement ALGERIE, nations unies : Genéve et New York, 2004.-conférence des nations unies sur le commerce et le développement, op, cit.